دراسات فى العلوم الإنسانية
٣٢(٣)، الخريف ١٤٤٧/١٤٠٤/٢٠٢٥، صص ١٣٣-١٧٧
ISSN: 2538-2160
http://aijh.modares.ac.ir
مقالة محكمة

السياسة النقدية وأسعار النفط والقطاعات الاسمية والحقيقية للاقتصاد العراقي: أدلة جديدة من TSVAR

صادق ثامر عاجل[١]، بهرام سحابي[٢*]، حسن حيدري[٣]، عباس عصارى آرانى[٤]

١-طالب دكتوراه في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة تربيت مدرس، طهران، إيران
٢-أستاذ مشارك في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة تربيت مدرس، طهران، إيران
٣-أستاذ مساعد في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة تربيت مدرس، طهران، إيران
٤- أستاذ مشارك في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة تربيت مدرس، طهران، إيران

تاريخ الوصول: ١٤٤٤/٨/١٨ تاريخ القبول: ١٤٤٥/٧/١٣

المخلص

بما أن النفط مصدر رئيسي للطاقة، فإن العديد من قطاعات الاقتصاد تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على النفط. لذلك، فإن لصدمات أسعار النفط العديد من الآثار المهمة على الاقتصاد العراقي. من هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار نفط أوبك على القطاع الاسمي (التضخم) والقطاع الحقيقي (النمو الاقتصادي) للاقتصاد العراقي خلال الفترة ١٩٧٢-٢٠٢٠ميلادي. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للإطار النظري، واستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (TSVAR) لتقييم استجابة النمو الاقتصادي والتضخم للمقياس الزمني المختلف لصدمات أسعار النفط. وفصل الصدمات السلبية والإيجابية لاختبار مدى اقتصادية تفاعل النمو والتضخم بشكل مختلف. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي على المدى القصير، المتوسط والبعيد. إذ أن الصدمات الإيجابية في أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي في حين ظهر أن العلاقة بين سعر النفط والتضخم هي علاقة عكسية في المدى القصير، قبل أن تتحول إلى علاقة طردية على المدى المتوسط والبعيد.

الكلمات المفتاحية: السياسية النقدية، أسعار النفط، القطاعات الأسمية والحقيقية و TSVAR.

* الكاتب المسؤول: Email: sahabi_b@modares.ac.ir

١-المقدمة

تراجعت أسعار النفط الخام من ١١٠ دولار أمريكي في جوان ٢٠١٤م إلى ٣٣,٦٤ في ديسمبر ٢٠١٥م دولار أمريكي، وجاء انخفاض أسعار النفط نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل ارتفاع المعروض النفطي وانخفاض الطلب، وتراجع المخاطر الجيوسياسية في بعض مناطق العالم، والتغير الكبير في أهداف سياسة منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) وارتفاع سعر الدولار الأمريكي، ورغم أن القوة النسبية للعوامل المحركة لانخفاض أسعار النفط حديثا مازالت غير واضحة فإن العوامل المرتبطة بالمعروض لعبت فيها دورا أساسيا. عديد البلدان المصدرة للنفط معرضة لانخفاض أسعاره حيث يشكل النفط فيها نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات والإيرادات الحكومية. فمن المحتمل جدا أن تواجه هذه البلدان ضغوطات سياسية واقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى مستويات جدا متدنية كارتفاع العجز المالي في الموازنة العامة وتسجيل عجز في الميزان التجاري وانهيار باقي مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي تحتاج هذه البلدان إلى تقييد السياسة المالية والنقدية التي يمكنها أن تتحمل عبء استقرار الاقتصاد الكلي بتخفيض النفقات العامة وخفض في قيمة العمل.

تمثل الدراسات على النفط الخام امراً متنامياً، فهو عنصر أساسي في الاقتصاد العالمي. كان اختبار آثار صدمات النفط الخام على مؤشرات الاقتصاد الكلي مسألة صعبة للمحللين والسلطات والمنتجين في عقد السبعينات والثمانينات. ما نعرفه عن تأثير صدمات النفط الخام على متغيرات الاقتصاد الكلي يعتمد بشكل كبير على الدراسة التجريبية لهاملتون (١٩٨٣م)، والتي تكشف عن الصدمات في سوق النفط الخام التي تؤثر على المؤشرات الرئيسية مثل التضخم والناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال لا الحصر (باديب وآخرون al.، 2021م، Anand and Paul 2021م، Hailemariam et al.، 2019م، Gong and Lin 2018م, Peersman 2012م، and Gómez-Loscos et al.، 2011م). تقول بعض الدراسات أن استجابة النمو الاقتصادي ضد الصدمات المختلفة (السلبية والإيجابية) ليست متشابهة (Delpachitr et al.، 2020م and Aydin Acar 2011م). لنكون أكثر وضوحا، في عقد السبعينيات، أدت صدمات أسعار النفط إلى ركود بين الدول المتقدمة. من ناحية أخرى، تراجعت آثار الصدمات النفطية على المؤشرات الرئيسية، ثم اختفت تدريجياً في عقد الثمانينات. (أحمد, ٢٠٠٠م, ص٣٢٤).

هناك دراسات حالية تصف كيف تؤثر صدمات النفط الخام على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والولايات المتحدة، على سبيل المثال، دراسات (باستيانين ومانيرا, ٢٠١٧م) (وكيليان, ٢٠٠٨م). بالنسبة للبلدان المعتمدة على النفط، يمكن أن يكون كسب عائدات النفط سلاحًا ذو حدين. للتوضيح،

عندما يشهد سوق النفط الخام انخفاضًا، تنخفض الإيرادات من بيع النفط الخام، مما يؤثر على النمو الاقتصادي. على النقيض من ذلك، فإن أخبار ارتفاع أسعار النفط هو امر جيد جدا (شرف الدين وبركات, ٢٠٢٠م)، وهو أكثر عرضة لتعزيز الوضع الاقتصادي من خلال المزيد من تدفق رأس المال المخصص لمشاريع البنية التحتية. لا ينبغي أن ننسى أن تخفيض قيمة الأموال المحلية، وفشل السياسة، والبحث عن الريع يمكن أن تكون جوانب مقلقة للاتجاهات الصعودية في سوق النفط الخام أيضًا. تتسبب صدمات جانب العرض في البلدان المستوردة للنفط وارتفاع أسعار النفط في انخفاض الإنتاج لديهم (Moshiri, 2015م). تؤثر الصدمات التي تحدث في سوق أسعار النفط ، بشكل مباشر وغير مباشر، على معدل التضخم. القناة الأولى هي التأثير المباشر، حيث تؤثر على التضخم من خلال الطلب على استخدام السلع والخدمات المعتمدة على النفط كمنتجات نهائية. وبالتالي، تخضع أسعار النفط العالمية للتضخم، شريطة أن تكون السلع والخدمات المنتجة أكثر اعتمادًا على النفط؛ وبالتالي، يتأثر المستهلك سلبًا بالإنتاج المعتمد على النفط. القناة الثانية هي التأثير غير المباشر، وتحويل التضخم إلى المنتجين عبر جانب العرض. على وجه التحديد، يلعب النفط الخام دورًا لا يمكن إنكاره في الإنتاج. مع نمو أسعار النفط، نتيجة لذلك، سيواجه المنتجون صعوبات خطيرة. علاوة على ذلك، فإن نمو النفط الخام أكثر عرضة للتأثير سلبًا على توريد بعض السلع من خلال زيادة تكاليف الإنفاق (السيد وآخرون، ٢٠٢١م ، زكريا وآخرون، ٢٠٢١م وكافالكانتي وجاليس، ٢٠١٣م). قامت العديد من الدراسات لاكتشاف آثار صدمات أسعار النفط على التضخم (Wen et al.، 2021م، Zakaria et al.، 2021م، Raheem et al.، 2020م، Nasir et al.، 2018م، 2017 Sek،م Salisu et al. ، 2017م، Zhao et al.، 2016م، 2016 Herwartz and Plödt،م Cunado et al.، 2015م and Gao et al.، 2014م).

وقد أصبحت دول الشرق الأوسط معتمدة بالكامل على الوقود الأحفوري، والعراق غني بموارد الطاقة مثل النفط الخام. وتشكل عائدات النفط الخام ما يقرب من ٨٦٪ من إجمالي الصادرات، وأقل من ٩٠٪ من الموازنة العامة للدولة، وأكثر من خمسي الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال السنوات الأخيرة، والنتيجة الوخيمة لهذه التبعية هي ان التقلبات الاقتصادية الكلية تهدد الاقتصاد العراقي، ولحسن الحظ تتعزز الظروف الاقتصادية منذ أن شهدت أسعار النفط الخام العالمية اتجاهات صعودية [1]. على الرغم من أن إنتاج النفط هو شريان الحياة بالنسبة للعراق، إلا أن تنفيذ سياسات فعالة للحد من الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد العراقي يحتل مكانة عالية في جدول الأعمال الاقتصادية في الوقت الحالي. ومع ذلك، ما زال غير معروف كيف تؤثر صدمات أسعار النفط على التضخم والنمو الاقتصادي

في العراق، ولا تزال طبيعة هذه الفرضية غير واضحة. هذه الورقة لها أربعة أهداف رئيسية:

أولاً: دراسة تأثير الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار نفط أوبك على القطاع الاسمي (التضخم) والقطاع الحقيقي (النمو الاقتصادي) للاقتصاد العراقي.

ثانيًا: تم التحقيق في تأثير الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار نفط أوبك على التضخم والنمو الاقتصادي بناءً على المقياس الزمني.

ثالثًا: تم التحقيق في تأثير الصدمات الإيجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط من خلال آلية الانتقال إلى القاعدة النقدية ثم النمو الاقتصادي، والتضخم.

رابعًا: تم اختبار تأثير النطاق الزمني لصدمات أسعار النفط الإيجابية والسلبية فيما يتعلق بتغيرات النظام في النمو الاقتصادي والتضخم.

سيكون إجراء هذه الدراسة واعدًا لأسباب معقولة وهى كما يلى: (أحمد,٢٠٠٠م, ص٣٢٤)

أولاً: ترتبط صدمات أسعار النفط ومؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل مختلف في مختلف الاقتصادات بسبب آلية تسعير النفط المحلي (دو وآخرون، ٢٠١٠م). لذلك فإن نتائج الدراسات السابقة لاتنطبق على الاقتصاديات العراقية.

ثانيًا: إن إدراك آثار صدمات أسعار النفط والتضخم أمر جدير بالملاحظة بالنسبة لصانعي السياسة النقدية الذين يكافحون من أجل كبح التضخم (López-Villavicencio and Pourroyb, 2019م). (أحمد,٢٠٠٠م, ص٣٢٤).

٢- إشكالية الدراسة

إن زيادة أسعار النفط أو انخفاض أسعار النفط التي يمكن أن تؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي بأنها صدمة أسعار النفط. لا تؤثر صدمة أسعار النفط بشكل كبير على النشاط الاقتصادي فحسب. بل تزيد أيضا من عدم اليقين في السياسة الاقتصادية يوفر انتقال الصدمة وفهم العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط والاستجابات الاقتصادية معلومات مفيدة لواضعي السياسات وبالتالي، يتم اتخاذ المزيد من التدابير الوقائية للحد من الآثار السلبية لصدمات أسعار النفط.

لا يتم تحديد تأثير صدمات أسعار النفط على الاقتصاد فقط من خلال أسعار النفط، ولكن أيضا من خلال استجابة تدابير السياسة النقدية لصدمات أسعار النفط على سبيل المثال، مع التغييرات التي أدخلتها البنوك المركزية على السياسة من أجل تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر استجابة للزيادة في أسعار النفط، يمكن تقليل الآثار المتزامنة لهذه الزيادة على الإنتاج والتضخم. أصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مواجهة المنافسة العالمية أمرًا لا غنى

عنه بالنسبة لصانعي السياسات، وخاصة في البلدان النامية من المقدر أن يزداد اعتماد الدول النامية على النفط في السنوات القادمة لهذا السبب من المهم للغاية تحديد كيفية تأثير تقلب أسعار النفط على الأنشطة الاقتصادية لهذه البلدان. الدراسات التي تدرس التغيرات في أسعار النفط موجهة في الغالب إلى الدول المتقدمة. هناك حاجة ماسة إلى الدراسات التي تحلل تأثير صدمات أسعار النفط بالنسبة للبلدان النامية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير صدمة أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة مثل النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف الحقيقي في العراق. العراق اقتصاد سوق ناشئ يعتمد إلى حد كبير على صادرات النفط الخام، ولهذا السبب فإن الاقتصاد حساس للغاية للتغيرات في أسعار النفط.

وتعد السياسة النقدية جزأً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تودي دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي اذ ان الكثير من المشاكل الاقتصادية يتم معالجتها معالجات نقدية، ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة النقدية يهدف الى تنظيم عرض النقد والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية ومن ثم السيطرة على المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية وتشجيع الاستثمار وخفض معدلات البطالة. وفي ظل اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد العراقي يهيمن فيه القطاع النفطي على الجزء الاعظم من الصادرات الكلية وكذلك يعتمد تمويل الموازنة العامة فيه على الايرادات المتأنية من قطاع النفط بالإضافة الى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وفي ظل هذه الاختلالات الهيكلية فان السياسة النقدية ينبغي ان تضطلع بدور أكثر فعالية من خلال التحكم بعرض النقد والرقابة على الصرف وايضاً الرقابة على عمليات بيع الدولار عبر النافذة اليومية، وكذلك لابد من التنسيق مع السياسات الاخرى وخصوصاً السياسة المالية لمواجهة التقلبات التي تحصل في اسعار النفط (أحمد,٢٠٠٠م, ص٣٢٤). ولقد عرف النفط في العراق منذ وقت مبكر من خلال ظهوره على سطح الأرض حيث استخدمه العراقيون القدامى في البناء وطلاء الزوارق, فضلا عن انبثاقه إلى سطح الأرض واشتعاله كما في النار الأزلية في كركوك. أطلق البابليون اسم النفط على القير والذي وجد على شكل كتلة صلبه بجوانب نهر الفرات وعرفوا كيفية الاستفادة منه في البناء وفي صناعة وسائل النقل المائي وتعبيد الطرق. وكذلك استخدمه الآشوريون في صناعاتهم المختلفة[١]. يعد العراق واحد من البلدان التي تمتلك العديد من الموارد الاقتصادية المهمة ومنها النفط, اذ يطفو على بحيرة من النفط الخام تبلغ احتياطاته المؤكدة أكثر من (٢٠٠) مليار برميل[٢]. (حسين، ٢٠١٦م، ص٤٣) والنفط يتكون من مكونات هيدروكربونية ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص كيميائية متعددة, والمادة النفطية الخام عبارة عن سائل

ثقيل اسود اللون مائل للون الازرق مكون من مركبات الكاربون والهيدروجين, وتكونت المادة في فترات زمنية طويلة, ترجح اغلب المصادر إنها ناتجة من تحلل مواد عضوية بفعل عوامل الحرارة والضغط في باطن الأرض[١]. وفي عام ١٩٢٥م حصلت الشركة التركية على حق الامتياز في البحث والتنقيب في جميع أنحاء العراق باستثناء محافظة البصرة مقابل (٤) شلنات من الذهب لكل طن من النفط الخام. (أحمد,٢٠٠٠م, ص٣٢٤) وفي عام ١٩٢٧تم اكتشاف حقول (بابا كركر) شمال مدينة كركوك, لكن لم يباشر بإنتاج النفط بشكل تجاري إلا عام (١٩٣٤م) بعد حصول الاتفاق على مد خط أنبوب(كركوك – حيفا) وخط انبوب(كركوك – طرابلس)[٢], وتم التوسع التدريجي لشركة النفط التركية باتجاه اكتشاف حقل نفط الزبير عام ١٩٤٧م وبعده حقل الرميلة العملاق في جنوب العراق عام ١٩٥٤م والذي يعبر عن نهاية العمليات الاستكشافية الفعلية لهذه الشركة. ويرى الباحث تلك بداية مهمة لتعافي الاقتصاد العراقي وبروزه على الساحة الدولية والإقليمية, لكن بالمقابل بدأت رحلة طويلة لهذا البلد من الصراع مع الشركات الاحتكارية التي تحاول ان تسيطر على إنتاج نفطه وتسويقه والتفكير بالسيطرة عليه لكي يلبي حاجة الماكنة الصناعية الغربية وبأقل الأسعار. مخلفة الصناعة النفطية بجميع مراحلها وخاصة في العراق و منطقة الشرق الأوسط. (حسين، ٢٠١٦م، ص٤٣) وبعد عام ١٩٥٨م طالبت الحكومة العراقية بضرورة تعديل حقوق الامتياز والحصول على جزء من حقوق العراق النفطية التي تتعلق في احتساب كلفة الإنتاج والأسعار والمشاركة في رأس المال وزيادة حصة العراق من العوائد النفطية, لكن إصرار الشركات على تجاهل حقوق العراق دفع بالحكومة إلى إصدار قانون (٨٠) في عام ١٩٦١م الذي نص على استرجاع الأراضي غير المستثمر فعلا والتي تشكل ٩٩,٥٪ من مجموع الأراضي الامتيازات النفطية التابعة للشركات الأجنبية[٣]. لاسيما ان طبيعة النفط وظروف استخراجه وتسويقه واستغلاله تفرض على البلدان المنتجة للنفط بالأخذ بمبدأ سيادة الدولة في إدارة مواردها الطبيعية والتدخل المباشر في أنشطة القطاع النفطي كافة من خلال امتلاك القرارات الرئيسة والمهمة في الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية للإنتاج, بالإضافة إلى ذلك ان أسعار النفط الاسمية السائدة لا تعكس القيمة الحقيقية له بسبب ان السوق العالمي يستبعد من حساباته كلفة استنزاف الاحتياطي وتآكل القوة الشرائية لوحدة القياس (برميل نفط)[٤]. (كمال، ٢٠٠٥م، ص٥) وبعد سبعينيات القرن الماضي شهدت الصناعة النفطية في العراق تطورات ملحوظة في مجال تطوير الحقول وزيادة الطاقة الإنتاجية ومد خطوط الأنابيب سواء للتصدير أو النقل الداخلي للمشتقات النفطية والغاز السائل, إضافة إلى موانئ التصدير والتصفية والخزن للمشتقات النفطية وصناعة الغاز. (احمد,

٢٠٠٩م, ص١٢).

مما سبق نجد ان السياسة النقدية تؤثر في النشاط الاقتصادي فهي ايضاً تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والتي تضعف من دورها اذ لا يمكن لوحدها ان تؤثر في الميدان الاقتصادي من دون معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتفعيل دور السياسات الاخرى لتكون سائدة للسياسة النقدية، ومنها تتضح إشكالية الدراسة في التساؤلات التالية:

– ما هي درجة التأثير التي يمكن ان تحدثها صدمات الأسعار النفطية على الاقتصاد العراقي؟

– كيف توثر الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار نفط أوبك على القطاع الاسمي (التضخم) والقطاع الحقيقي (النمو الاقتصادي) للاقتصاد العراقي؟

– إلى أي مدى نجحت السلطة النقدية في العراق في السيطرة على بعض المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي ،التضخم)في ظل تقلبات اسعار النفط ؟

– ما هي العلاقة بين أسعار قطاع النفط وقطاعات الاقتصاد العراقي المختلفة؟

٣-أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة من أهمية موضوع تأثير تقلبات أسعار النفط على قطاعات الاقتصاد العراقي الاسمية والحقيقة وانخفاض وارتفاع أسعار النفط، وتأثير الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية من خلال دراسة تأثير الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار نفط أوبك على القطاع الاسمي (التضخم) والقطاع الحقيقي (النمو الاقتصادي) للاقتصاد العراقي، حيث ان إنتاج النفط يمثل شريان الحياة بالنسبة للعراق. كما تكمن اهمية البحث في توضيح دور السياسة النقدية في العراق وما هي اهم المشاكل التي تواجهها في ظل تقلبات اسعار النفط؟ ايضاً تناول البحث السياسة النفطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م وما هي اهم المشاكل التي تعاني منها؟

٤– أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق النقاط التالية:

أولاً: دراسة تأثير الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار نفط أوبك على القطاع الاسمي (التضخم) والقطاع الحقيقي (النمو الاقتصادي) للاقتصاد العراقي.

ثانيًا: تم التحقيق في تأثير الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار نفط أوبك على التضخم والنمو الاقتصادي بناءً

على المقياس الزمني.

ثالثًا: تم التحقيق في تأثير الصدمات الإيجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط من خلال آلية الانتقال إلى القاعدة النقدية ثم النمو الاقتصادي والتضخم.

رابعًا: تم اختبار تأثير النطاق الزمني لصدمات أسعار النفط الإيجابية والسلبية فيما يتعلق بتغيرات النظام في النمو الاقتصادي والتضخم.

خامساً: توضيح اهم التحولات التي شهدتها السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م وحدود ادواتها التقليدية والمستحدثة وهل نجحت السلطة النقدية في استخدام هذه الادوات في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، التضخم) لاسيما في ظل تقلبات اسعار النفط؟

سادساً: تحديد درجة التأثير التي يمكن ان تحدثها صدمات الأسعار النفطية على الاقتصاد العراقي.

٥- المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة "التعريفات التشغيلية لمتغيرات الدراسة "

١-٥-الاطار المفاهيمي للسياسية النقدية واسعار النفط

- **مفهوم السياسة النقدية**

يمكن تحديد مفهوم السياسة النقدية بأنها مجموعة الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة الائتمان المصرفي، وتتم من خلال احداث تأثيرات في كمية النقود بما يتلاءم مع ظروف البلد الاقتصادية. وهناك معنيان للسياسة النقدية, ضيق وواسع، فالمعنى الضيق تعني ((الاجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق اهدافاً اقتصادية معينة)). اما المعنى الواسع للسياسة النقدية فيشمل جميع التنظيمات النقدية والصيرفة لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي وبهذا المعنى تشمل جميع الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي بقصد التأثير في حجم وسائل الدفع والتي يهدف من خلالها تحقيق زيادة في النشاط الاقتصادي حتى لو ادت الى ارتفاع معدلات التضخم بمعدل مقبول والذي يؤدي الى زيادة الاسعار الا انه سيؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة في القوة الشرائية، وزيادة الطلب الاستثماري، وتحقيق مستوى اعلى للتشغيل وهذا لا يتحقق الا اذ قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع وخفض سعر وتشجيع الائتمان، ولهذا فقد عدت السياسية النقدية جزءاً مهما وأساسياً من مكونات السياسة الاقتصادية للبلد وكان لتطور الافكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل المتعاقبة اثرها الواضح في تطور مفهوم السياسة النقدية. (حسين، ٢٠١٦م, ص٢٣٢).

- **مفهوم أسعار النفط**

يعد النفط سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة على حد سواء، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد الذي يطلق عليه مصطلح «الذهب الأسود»، والذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي، فليس مصادفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة تتحكم في اقتصادات بأكملها، فقد تكفي صدمة نفطية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة ولتحدث حركة فاعلة فيها ويعرف سعر النفط على انه القيمة النقدية او الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الامريكي المكون من (١٥٩) لتر معبرا عنه بالوحدة النقدية الامريكية. و ان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى اصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد سبعينيات القرن الماضي و استمرارها حتى الآن، و السبب في ذلك الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي و التي تكت اثارا سلبية على الاقتصاد النفطي مما انعكس ذلك بشكل واضح على سوق النفط الدولية، متمثلا بتراجع مستوى اسعار النفط تراجعا دراماتيكيا. من هذا المنطلق فإن ماتعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية منذ سنة ١٩٧٣م حتى سنة ٢٠١٥م نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا أو صعودا وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار وترتب على ذلك كله نتائج تراكمية على الاقتصاد العربي وعلى التنمية بكل أبعادها وأصبحت الدول البترولية العربية تترقب يوميا أسواق الطاقة العالمية فهي حساسة لكل تغيير يطرأ على الأسعار واقتصادها رهين لسلعة البترول كما أنه بواسطة عنصر السعر "البترولي" يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع الطاقة في هيكل اقتصادها خاصة إذا علمنا أن الدول العربية ككل لا تستهلك أكثر من ربع إنتاجها من البترول الموجه معظمه للتصدير وتتربع السعودية لوحدها على ربع الاحتياطي العالمي يليها العراق كثاني أكبر احتياطي. (حسين، ٢٠١٦م, ص٢٣٢).

- **تعريف النفط**

يتميز النفط الخام باللون البني الغامق أو الأسود ذات البريق الأصفر الذهبي وتختلف الكثافة النوعية للنفط من خزان إلى آخر ومن حقل إلى آخر وتكون في المتوسط حوالي ٠,٨٣٦ جم/ سم مكعب. (عبد العزيز، ٢٠٠٨م، ص٢٣). ويتكون النفط من تحلل الموارد العضوية (حيوانية ونباتية) التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين ويبقى النفط داخل مسام تلك الطبقات الرسوبية إلى أن تحدث فيها التواءات أو انكسارات يفعل حركات القشرة الأرضية فيندفع تحت فعل الضغط الواقع عليه (كامل، ١٩٨٦م، ص ١٦٧).

- **مفهوم الاقتصاد النفطي:**

إن الموضوع الاقتصاد البترولي يعتبر من العلوم الاقتصادية التطبيقية وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية التطبيقية أو الفرعية *وذلك* لكونه موضوع ينص البحث فيه حول نشاطات الإنسان الواعية والهادفة والمتعلقة بالثروة طبيعية معلومة ومعينة وهي الثروة البترولية البترول والغاز) والذي يهدف إليه ذلك النشاط الإنساني بإيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها. أي انه ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي البترولي من إنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة البترولية. (محمد، ٢٠٠٣م، ص ٣) .

- **مفهوم النمو الاقتصادي:**

عدة تعاريف للنمو الاقتصادي منها: النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع اصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو الناتج القومي، فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال، يسمى النمو الاقتصادي, (حاج، ٢٠١٣م، ص ٥٤).

هو الزيادة في الإنتاج المصاحبة للتحسن التدريجي في الاقتصاد حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجها لزيادة في الإنتاج. من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي يعني: (حاج، ٢٠١٣م، ص ٥٤).

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

- **مفهوم التضخم**

يشير مفهوم التضخم بشكل عام إلى الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ويعوقها عن أدائها لوظائفها على النحو الكامل (عجمي، ورمزي ياسين، ٢٠٠٩م).

فالتعريف السابق يؤكد على ما يلي:

- إن الارتفاع لا يكون في كل الأسعار إذ قد ينخفض بعضها، وقد يرتفع بعضها .
- الارتفاع في الأسعار يجب أن يكون بصفة مستمرة، ويعني ذلك أن الارتفاع العارض والذي يتبعه استقرار أو انخفاض في الأسعار لا يعتبر تضخم، ولا يمثل تهديد للاقتصاد القومي.
- يقصد بالمستوى العام للأسعار (المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد) أما معدل التغير في

المستوى العام للأسعار (معدل التضخم). (عجمي، ورمزي ياسين، ٢٠٠٩م).

- **مفهوم سعر الصرف:**

سعر الصرف هو السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، فهو عدد الوحدات من عملة نقدية أجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية. ويعبر عن هذا المصطلح بطريقة عكسية، ويفيد حينها عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية.(عماري، ٢٠٠٥م).

- **أثار انخفاض اسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة**

يعد النفط مصدراً لتمويل النشاط الاقتصادي، وتتضح أهميته بصفة جلية في اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة له، والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسة على إيراداته لتوليد الدخل الوطني وإحداث التراكم الرأسمالي وتمويل خطط التنمية الاقتصادية وتعتمد بعض الدول بشكل كبير على ايرادات النفط، وهذا ما يجعلها عرضة لصدمات حادة نتيجة لتقلبات اسعار النفط. إن انخفاض أسعار النفط قد يؤدى الى اضطرابات في البلدان المصدرة ولكن ذلك سيكون بدرجات متفاوتة، بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الموازنات العامة لهذه الدول، بوجه عام ستنخفض مداخيل الدول المصدرة وستكون موازناتها وحساباتها الجارية تحت الضغوط، وكذلك أسعار الصرف في بعض هذه الدول وفي هذا المجال توجد مخاطر على الاستقرار المالي ولكنها محدودة الانكشاف والتداخل المالي والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال. في حين ان البلدان المستوردة للنفط ستشهد تحسناً في موازين معاملاتها الجارية من خلال انخفاض فواتير الواردات، وفي موازين ماليتها العامة بفضل انخفاض تكاليف دعم الوقود التي يصل بعضها إلى ١٠ % من إجمالي الناتج المحلي. لكن هناك جانباً ايجابياً لانخفاض اسعار النفط يتمثل بتراجع التضخم المستورد في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط على السواء، وقد يعود بالنفع على الفقراء وذلك بحسب الآثار غير المباشرة على معدلات التضخم المحلية. وستسهم الزيادة الطفيفة في الاستهلاك الناجمة عن انخفاض الأسعار في انتعاش النمو. (حسين، ٢٠١٦م, ص٢٣٢)(Organization of Arab Petroleum Bulletin, 2008) .

٢-٥-واقع السياسة النقدية والنفطية في العراق

(أ) السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تعد المدة التي تلت عام ٢٠٠٣م كمرحلة تحول جذري في قانون وأدوات واليات عمل السياسة النقدية خاصة بعد صدور قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤م والذي اعطى للبنك المركزي استقلالية تامة عن السلطة التنفيذية، ونصت الفقرة (٢)

من المادة (٢) من القانون اعلاه على تمتع البنك المركزي بالاستقلال بما يقوم به من مساع بغية تحقيق اهدافه ولا يتلقى البنك المركزي اي تعليمات من أي جهة بما في ذلك الجهات الحكومية، وانسجاماً مع المادة (٢٦) من القانون في اعلاه فقد حظرت على البنك المركزي إقراض الحكومة أو اي هيئة عامة مملوكة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء شراء الأوراق الحكومية في أطار عمليات السوق، وبموجب هذا القانون بات البنك المركزي مستقلاً بأدواته ايضاً ولم يعد الرافعة المالية لتمويل العجز في الموازنة العامة.(رحيم،٢٠١٣م، ص٦٥).

شهدت السياسة النقدية في العراق بعد حصول البنك المركزي على الاستقلالية عام ٢٠٠٤م تحولاً كبيراً، لكن في ظل نظام مالي يفتقر للتطور وارتفاع السيولة المصرفية تكون القنوات المعتادة لانتقال أثر السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي غير فاعلة وبالتالي فإن الاداة الرئيسة المتاحة للبنك المركزي هي سعر الصرف، حيث قامت السياسة النقدية في العراق بتبني سعر صرف مثبتاً اسمياً وايضاً اعتمدت على سعر الصرف المعوم (المدار) ولأجل النجاح في تطبيق هذا النظام اتبع البنك المركزي العراقي اسلوب مزاد بيع العملة (الدولار) وتمكن المزاد من اشباع الطلب على الدولار منذ سنة ٢٠٠٤م ولغاية الآن، واصبح سعر صرف الدينار العراقي يتحدد وفق هذا المزاد والذي اعطى مزاد العملة السياسة النقدية للبنك المركزي القدرة في المحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي والحد من التضخم لكن هذا الاستقرار كان على حساب استنزاف قدر مهم من الاحتياطيات الاجنبية العملة الصعبة. لذي كان لابد للبنك لوكزي العراقي ان يتخذ مجموعة من الاجراءات والخطوات لتتلاءم مع التحولات التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣م بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي المحافظة على استقرار مستوى الاسعار المحلية الخلق بيئة اقتصادية تستند إلى الية السوق. ويمكن ان نحدد تلك الإجراءات من خلال مايلي: (زينب، ٢٠٠٧م، ص٧٦). (Organization of Arab Petroleum Bulletin, 2008).

-الاجراءات التشريعية والقانونية

أ- تشريع قانون جديد للبنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤م والذي منحه استقلالاً قانونياً وتفويضاً واضحاً للسعي لتحقيق استقرار الاسعار والذي يعد خطوة رئيسية نحو ارساء نظام يعمل وفقاً للمعايير الدولية.

ب- اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بأجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الاستثمار.

ج- تحديث البنك المركزي العراقي وإعادة هيكله التنظيمي بما يتفق واهدافه في رسم السياسة النقدية، حيث تم بموجبه الغاء المديرية العامة للاعتمادات والتعديات الخارجية وكذلك الغاء المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي واستحداث مكتب لمكافحة غسل الاموال والذي جاء منسجماً مع سياسة البنك في اطلاق حرية التحويل الخارجي

دون اي قيود والتي جاءت لتنسجم مع مضمون المادة الثامنة من صندوق النقد الدولي المتعلقة بتحرير الحساب الجاري الميزان المدفوعات. (زينب، ٢٠٠٧م، ص٧٦).

-الاجراءات الفنية والتنظيمية:(عبدالوهاب ،٢٠١٧،ص٦٤).

أ-استبدال العملة في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٤م، حيث تم استبدال ٤ ترليون دينار عراقي قديم بعملة جديدة وقد حملت هذه الخطوة العديد من المزايا الهامة.

ب- تحرير القطاع المالي ولاسيما تحرير اسعار الفائدة، ففي ٢٠٠٤/٠٣/٠١م اعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد اسعار الفائدة التي تتقاضاها او تدفعها المؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها.

ج- منح تراخيص للمصارف الاجنبية، وتعد هذه الخطوة احد الخطوات الهامة لبناء قطاع مصرفي نشط وتنافسي كون تلك المصارف ستساعد على تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي اضافة الى ان تلك المصارف من المتوقع ان تجلب راس مال جديد وتكنولوجيا حديثة وتقدم خدمات مصرفية متطورة وتنفذ برامج إقراض جديدة.

د- إعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي والبالغة في ٣١ / كانون الأول ٢٠٠٥م وهو موعد جدولتها (٥،٤) ترليون دينار عراقي.

هـ- إدارة مزاد يومي للنقد الاجنبي وهو الأمر الذي باشر به البنك المركزي منذ ٢٠٠٤/١٠/٠٤م بهدف تقليل تقلبات سعر الصرف والسيطرة على السيولة.

و- قيام البنك المركزي العراقي بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة المالية على اعادة هيكلة مصرف الرافدين والرشيد اللذين يهيمنان على حوالي ٩٠٪ من النشاط المصرفي التجاري العراقي عن طريق الهيكلة التشغيلية والهيكلة المالية.

(ب)الادوات النقدية المستحدثة

وتشمل ما يلي: (عبدالوهاب ،٢٠١٧م،ص٦٤).

أ- ادوات السيطرة على القاعدة النقدية

١- مزادات العملة الاجنبية: اتبع البنك المركزي العراقي اسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الاجنبية في ٢٠٠٤/١٠/٠٤ وعد ذلك واحداً من الاساليب النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي والمؤدية الى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم وضبط مناسيب السيولة وتلبية طلب المصارف والمواطنين. وهذه الأداة هي أول أداة تم تطبيقها من قبل السلطة النقدية ولازال العمل جاري بها ومستمر.

٢-التسهيلات القائمة: استخدم البنك المركزي هذه الاداة بهدف منح الأمان للمصارف لإدارة فائض السيولة

لديها ضمن معدل معتدل من اسعار الفائدة، والتي توسع من اهداف السياسة النقدية ذات الصلة بأسعار الفائدة قصيرة الأجل وذلك باعتماد سعر البنك (سعر السياسة النقدية) بوصفه سعراً تأشيرياً وكذلك هذه الاداة تشجع المصارف على التعامل فيما بينها بصورة أوسع من الاقتصار بالتعامل مع البنك المركزي.(محمد، ٢٠١٢م، ص٤٥).

٣–تسهيلات الاقراض القائمة: بدأ العمل بهذا النوع من التسهيلات في شهر اب (٢٠٠٤م)، اذ يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان الى المصارف استناداً للأهداف الاساسية للسياسة النقدية للمحافظة على نظام مالي منتظم وسليم يضمن السيطرة على مناسيب السيولة ويكون هذا التسهيل على أنواع هي:

أ– الائتمان الأولي: يمنح البنك المركزي ائتماناً أولياً كمصدر دعم لتمويل المصرف الذي يكون في وضع سليم من وجهة نظر البنك المركزي على اساس الاستثمار الليلي ويستخدم المصرف هذا الائتمان رأسمالها وقد يزيد هذا المبلغ عند الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي ولمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً من الشهر او لمدة اضافية بعد الحصول على موافقة البنك ايضاً.

ب– الائتمان الثانوي: يمنح البنك هذا النوع من الائتمان على اساس ائتمان قصير الأجل تصل مدة استحقاقه لغاية شهر واحد وبعد مصدر دعم لتمويل المصرف الذي يكون غير قادر على تدبير التمويل من السوق. تسهيلات الملجأ الأخير للإقراض: يقوم البنك في الظروف الاستثنائية بمنح الائتمان الى المصرف، في اليه نسبة (٣،٥ %).

٤–تسهيلات الإيداع القائمة: بدأ العمل بما في ٢٠٠٥/٠٣/٣١م وهي قبول ودائع بالدينار العراقي والدولار الامريكي حصراً بهدف امتصاص العرض الفائض من السيولة واستثماره لديه في حالة رغبة المصارف بالاستثمار.

٥–تسهيلات الملجأ الأخير للأقراض: يقوم البنك في الظروف الاستثنائية بمنح الائتمان إلى المصرف في حالة اذا كان المصرف قادراً على اداء التزاماته، من وجهة نظر البنك المركزي، ويوفر ضماناً ملائماً بهدف تحسين السيولة لديه. وان سعر الفائدة المفروض على هذه التسهيلات هو سعر البنك مضافاً.

ب–أدوات التأثير في مضاعف الائتمان

١ – **متطلبات الاحتياطي القانوني:** تبنى البنك المركزي توجهات جديدة تنسجم مع متطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في مضاعف الائتمان، وعليه تم التأكيد على التزام المصارف بقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤م والذي أكد على ايداع ما نسبته ١٠ % من اجمالي الودائع لدى البنك المركزي، اضافة الى ٥% من مجموع الودائع تبقى كنقود سائلة في خزائن المصرف ذاته.

٢– **مزاد حوالات الخزينة:** تعد حوالات الخزينة من الدين العام المحلي القصير الأجل، ويتم في العادة اصدارها من وزارة المالية لتمويل العجز المؤقت في الموازنة العامة للدولة وهي لمدد مختلفة.(نغم، ٢٠١٥م، ص٣٣).

دور السياسة النقدية في ظل تقلبات اسعار النفط

(أ)دور النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للعراق

يؤدي القطاع النفطي دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي، فإيراداته تعد المصدر الاهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ورفد الاقتصاد المحلي بالعملة الاجنبية وكذلك تمويل الموازنة العامة، وترجع أهمية النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال الاعتماد على مورد النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي تحدياً كبيراً يتضح من خلال ضيق القاعدة الإنتاجية للقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية. ومن الملاحظ ان التأثير الذي تلعبه أسعار النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين المتغيرين، والواضح هو أن أصل عدم استقرار نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق يرجع إلى تذبذب أسعار النفط، فخلال الفترة من عام ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٨م شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً متواصلاً، حيث ارتفعت من (٥٣٢٣٥٣٥٨٧) مليون دينار عام ٢٠٠٤م إلى (١٥٧٠٢٦٠٦١٦) مليون دينار عام ٢٠٠٨م, وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة من ٣٦ دولار للبرميل إلى ٨,٨٨ دولار للبرميل. لكن انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٩م مع انخفاض أسعار النفط في تلك السنة، ومن ثم ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بانتعاش الأسعار ابتداء من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٣م، ومن ثم عاد إلى التراجع في العام التالي بسبب تراجع الأسعار.(حسين، ٢٠١٦م، ص ٤٥).

(ب)دور السياسة النقدية في السيطرة على معدلات التضخم

عمدت السلطة النقدية في العراق على رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، أذ جرى تحريك سعر صرف الدينار العراقي الرسمي خلال المدة (٢٠٠٤م – ٢٠١٥م) عدة مرات كون ذلك يساعد في إخماد الضغوط التضخمية من خلال تقليل كلفة استيراد السلع القابلة للمتاجر بها دولياً في ظل اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي يعتمد بشكل كبير على استيراد مختلف السلع من الخارج لغرض سد احتياجات السوق المحلية وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار المحلية. وتأتي أهمية التعويل على استهداف سعر الصرف باستقرار المستوى العام للأسعار من الحقائق التالية :(عبدالمطلب، ٢٠٠٩م، ص٤٨).

١-ريعية الاقتصاد العراقي المعتمد على القطاع النفطي، ومع ارتفاع حجم الفوائض المالية الناجمة عن الوفرة النفطية المقيمة بطبيعة الحال بالدولار زادت فعالية السلطة النقدية في السيطرة على المستوى العام خلال الاعتماد على سياسة مزاد العملة وبيع الدولار في السوق المفتوحة.

٢- ان السلع القابلة للتجارة تشكل ٨١% من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق تخفيض أكبر كان مصدره الارتفاع الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي.

لقد تمكن البنك المركزي العراقي، بوسائل السياسة النقدية وأدواتها المتاحة المختلفة للأسعار من مكافحة ظاهرة التضخم الجامع في الاسعار الذي استشرى في بلادنا على مدى أكثر من عقدين من الزمن، ولم يخلف سوى حالات شديدة التدهور في اسعار الصرف ومعدلات النمو وتوقف التنمية وشيوع البطالة والفقر وانحراف التوزيع وتغير وجهة الاستثمار من الانتاج الحقيقي الى المضاربة السريعة من اجل الربح.

وقد تلاحظ ارتفاع معدلات التضخم السنوي للأعلى للسنوات (٢٠٠٤م- ٢٠٠٧م) اذ ارتفع معدل التضخم السنوي من ٢٧ عام ٢٠٠٤م الى ٥٣،٣% عام ٢٠٠٦م وبشكل متوازي مع زيادة عرض النقد المحفز بزيادة الانفاق العام نتيجة التطورات الاقتصادية الايجابية التي شهدها الاقتصاد العراقي والمتمثلة برفع الحصار الاقتصادي واستئناف تصدير النفط وايضاً ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وبالتالي زيادة الإيرادات المالية وما نجم عنه من زيادة الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري وزيادة الاجور والمرتبات للعاملين في القطاع العام لينخفض معدل التضخم السنوي في عام ٢٠٠٧م الى (٣٠٧) ومن ثم الى (٨،٢٪) عام ٢٠٠٨م حيث بدأت اثار السياسة النقدية تتعمق عبر تدخلها اليومي في سوق الصرف وتوفير كميات كبيرة من العملة الاجنبية المدعوم بوفرة الاحتياطيات الدولية واشباع طلب القطاع الخاص وما تمخض عنه من امتصاص للسيولة النقدية الكثيفة في اطار تعقيم كمية النقود الناجمة عن تزايد الانفاق الحكومي المحفز بزيادة العوائد النفطية في حين انخفض معدل التضخم السنوي الى ادنى نسبة له في عام ٢٠٠٩م ليسجل (٨،٢٪) بسبب الأزمة المالية العالمية وهبوط اسعار النفط وما تمخض عنها من انخفاض الاسعار العالمية وخصوصاً أسعار المواد الغذائية وبالتالي تراجع أسعار الاستيرادات وهو ما شكل ضغطاً أقل على ميزان المدفوعات والموازنة العامة وساهم في تراجع معدل التضخم المحلي لكنه عاود الارتفاع مجدداً بعد تعافي اسعار النفط العالمية ليسجل ما نسبته (٦،١٪) عام ٢٠١٢م لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلاً أذ سرعان ما انخفض معدل التضخم ليصل الى (١٠٤٪) عام ٢٠١٥م، اسعار النفط وكذلك الدور الذي لعبته السياسة النقدية عبر تدخلها اليومي في سوق الصرف الاجنبي للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي واستعماله كمثبت اسمي لمواجهة الضغوط التضخمية مستنزفة احتياطاتها من النقد الاجنبي في سبيل المحافظة على استقر سعر صرف الدينار ومن ثم المحافظة على استقرار المستوى العام الأسعار. لذا يبقى استقرار المستوى العام لأسعار الذي سعت اليه السياسة النقدية عبر استقرار سعر الصرف النافذة اليومية لبيع الدولار وهيئة الايرادات النفطية وفي حالة أستمر هبوط أسعار النفط لفترات طويلة فأن ذلك سوف يشكل قيداً على السياسة النقدية يتمثل في عدم كفاية عرض النقد الاجنبي الداعم لسعر الصرف غير النافذة اليومية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف السوقي مما ينعكس على ارتفاع اسعار السلع المستوردة ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات التضخم. (عبدالمطلب، ٢٠٠٩م، ص٤٨).

٦- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

تم إجراء العديد من الأبحاث حول صدمات النفط الخام ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والنمو الاقتصادي. تتعلق إحدى الفئات بالدراسات التي تحدد بدقة كيفية تأثير صدمات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية في الاقتصادات المستوردة للنفط.، (باديب وآخرون, ٢٠٢١م) اثبت وجود رد فعل غير متماثل للنمو الاقتصادي ضد الصدمات السلبية والإيجابية في المدى الطويل في الاقتصاد الماليزي. مع مجموعة كبيرة،(Shen et al, 2020م) العثور على إشارات حول صدمات أسعار النفط التي تؤثر على الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي لأقل من ٥٠ اقتصادًا. اكتشف (دراماني وفريمبونج, ٢٠٢٠م) أن الصدمات المتجذرة في جانب الطلب وجانب العرض تؤثر بشكل واضح على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الغاني بعد ذلك يؤكد (Wesseh و Lin, 2018م) الروابط الإيجابية بين صدمات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في ليبيريا. (Gong and Lin, 2018م) الآثار الملحوظة لصدمات العرض وصدمات الطلب على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم تقلبت في الصين فيما يتعلق بالاقتصاد الصيني. الدراسة التالية في حالة الصين هي (Wei and Guo 2016م)، حيث تدرك أنه لا يوجد رد فعل سلبي ناتج ضد صدمات أسعار النفط، إلى جانب حدوث هذه الاستجابة في السلع والخدمات المصدرة. (حسين، ٢٠١٦م، ص٤٣).

بنفس الطريقة، (دو وآخرون, ٢٠١٠م) التحقيق في تأثير سوق النفط العالمي على التضخم، والنمو الاقتصادي، لكن التأثير لا يتبع نمطًا خطيًا. علاوة على ذلك، كما خلص (هيروارتز وبلودت, ٢٠١٦م)، فإن إجمالي الطلب وصدمات الطلب الخاصة بالنفط لها تأثير كبير على السعر الحقيقي للنفط، ولكن تأثيرها ضئيل لكلتا الصدمات على إنتاج النفط. في حالة آسيا، (كونادو وآخرون, ٢٠١٥م) ردود الفعل المطلقة للمتغيرات الاقتصادية لا تشبه صدمات أسعار النفط، إلى جانب صدمات الطلب بشكل واضح وإيجابي تؤثر على المتغيرات الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الهند وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية. (كاشين وآخرون, ٢٠١٥م) يدعم استنتاجًا صحيحًا مفاده أن ارتفاع أسعار النفط عبر جانب العرض يؤدي إلى تراجع الأعمال الاقتصادية في الاقتصادات المستوردة للنفط؛ ومع ذلك، فإن هذا التأثير إيجابي للاقتصادات المصدرة للنفط. الى جانب ذلك (Basnet et al, 2015م) توصل إلى نتيجة غير متوقعة تثبت أن مستوى الإنتاج والتضخم لا يتأثران بصدمات أسعار النفط في الفلبين وإندونيسيا وتايلاند وماليزيا وسنغافورة. يقوم (Ghosh and Kanjilal, 2013م) أيضًا بدراسة آثار صدمات أسعار النفط على التضخم في الهند. فهم يستنتجون أن صدمات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على التضخم. بالنسبة للاقتصاد النيجيري، (أدرك إيوايمي وفووي, ٢٠١١م) أن صدمات النفط الإيجابية لا تؤثر على التضخم والإنتاج؛ من ناحية أخرى، تشكل

صدمات النفط السلبية بشكل كبير مشكلة للإنتاج في نيجيريا. فيما يتعلق بإسبانيا، دراسة (Gómez-Loscos et al, 2011م) يكشف تأثير صدمات النفط الخام على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. ويشددون على أهمية الروابط بين المتغيرات في حقبة الثمانينات. ومع ذلك، كانت الروابط في السوق تتناقص قبل الثمانينات في إسبانيا. يبحث (أيدين وأكار, ٢٠١١) في آثار صدمات النفط الخام على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم والناتج المحلي الإجمالي في تركيا. ثم يستنتجون أن الصدمات النفطية تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. في عام ٢٠٠٩م، لاحظ كيليان أن الصدمات المختلفة تؤثر بشكل مختلف على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إدراكه أن التقلبات في إجمالي الطلب تؤدي إلى صدمات الأسعار.(راهم، ٢٠١٥م، ص٢٢).

التصنيف الثاني ينتمي إلى الاقتصادات المصدرة للنفط. في عمان وقطر والإمارات والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية (ناصر وآخرون, ٢٠١٩م) أن الناتج المحلي الإجمالي والتضخم يتأثران بصدمات النفط كما هو واضح إلى جانب الإيجابي. ومع ذلك ، فإن هذه التأثيرات ليست هي نفسها الآن مقارنة بمستوى الاعتماد على النفط بين الدول. على نفس المنوال، (نصير وآخرون, ٢٠١٦م) يدرك أنه لا توجد علاقة سلبية بين نمو أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه البلدان. ومع ذلك، يظهر الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا لقطر والكويت عندما ينخفض النفط الخام. جهد أكاديمي آخر من قبل (ناصر وآخرون, ٢٠١٨م) تمثل المؤشرات الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في روسيا والبرازيل تتفاعل بشكل كبير مع صدمات أسعار النفط. إلى جانب ذلك، فإن ردود فعل مشيري (٢٠١٥م) على صدمات النفط ليست مماثلة لمصدري النفط؛ من ناحية أخرى، لا توجد تأثيرات متماثلة على الاقتصادات النامية. ولنكون أكثر تحديدًا، تنبع اتجاهات النفط الهبوطية من انخفاض الأرباح والركود؛ ومع ذلك، تؤدي الاتجاهات الصعودية في النفط إلى ارتفاع الأرباح ونمو الاقتصاد؛ لا تؤثر هذه التذبذبات بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والبلدان المصدرة للنفط. بالإضافة إلى ذلك، رأى (Peersman and Robays, 2012م) أن النمو الاقتصادي وصدمات الطلب هي عوامل مهمة في ارتفاع أسواق النفط الخام. في هذه الفترات المحددة، لا تشهد الاقتصادات المتقدمة نموًا دائمًا في الناتج المحلي الإجمالي.(إحسان، ٢٠١٥م، ص٤٣).

في حين أن تأثيرات صدمات أسعار النفط على المتغيرات الرئيسية مثل التضخم والناتج المحلي الإجمالي هي مجال متنامي، إلا أن هذا الموضوع بالنسبة للعراق لم تتم دراسته بشكل تجريبي. في هذه الورقة، أزعم أن صدمات أسعار النفط الإيجابية والسلبية، اعتمادًا على النطاق الزمني، يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على أنظمة مختلفة للنمو الاقتصادي والتضخم في العراق من خلال قناة القاعدة النقدية. في الوقت نفسه، فإن الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار النفط حسب الجدول الزمني وأنظمة النمو الاقتصادي والتضخم المختلفة يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على النمو

الاقتصادي والتضخم في العراق، والتي لم يتم أخذها في الاعتبار في دراسات أخرى. (احسان، ٢٠١٥م، ص٤٣).

٧. فرضيات الدراسة

ينطلق البحث من فرضية مفادها " أظهرت الأبحاث السابقة أن صدمات النفط وتقلبات أسعار النفط لأسعار نفط أوبك تؤثر على القطاعات الاسمية (التضخم) والقطاعات الحقيقية (النمو الاقتصادي) للاقتصاد العراقي"، حيث ان السياسة النقدية في العراق لم تتمكن من ممارسة دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كونها جعلت من استقرار سعر صرف الدينار العراقي الهدف الأول للمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار واحد من الضغوط التضخمية الأمر الذي ادى الى استنزاف قدر كبير من الاحتياطيات الاجنبية العملة الصعبة.

٨. منهجية الدراسة

لقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي للتعرف على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في ظل تقلبات اسعار النفط وتمت الاستعانة في تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة البحث بالمنهج الوصفي التحليلي. ولاختبار استجابة النمو الاقتصادي والتضخم لصدمات أسعار النفط الإيجابية والسلبية للفترة من ١٩٧٢م إلى ٢٠٢٠م. من الضروري إيلاء اهتمام وثيق للمقياس الزمني لصدمات أسعار النفط وتغيرات النظام في النمو الاقتصادي والتضخم. سوف نستخدم مستويين من التحلل في أسعار نفط أوبك باستخدام تحويل Daubechies المويج المنفصل وفقًا لـ (Belhasine و Karamti, 2021م) و (Roboredo و Rivera-Castro, 2014م). وتجدر الإشارة إلى أن سعر النفط قد تم استخراجه من منظمة أوبك، وتم استخراج البيانات الاخرى من مؤشر التنمية العالمية (WDI) والبنك المركزي العراقي.

نموذج الدراسة

$$[\ t\ ٢VOIL\ ،\ t\ ١VOIL\ ،\ GMB\ t\ ،\ INFLATION\ t\ ،\ GGDP\ t\ ] = Y\ t$$

حيث $Y\ t$ هو متجه للمتغيرات الداخلية ($\times$ ١K) ، والتي تشمل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDP) ، ونمو مؤشر أسعار المستهلك (INFLATION) ، ونمو القاعدة النقدية (GMB) ، و مستوى التحلل الأول لسعر نفط أوبك (١VOIL) ومستوى التحلل الثاني لسعر نفط أوبك (٢VOIL).

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (TSVAR) لتقييم استجابة النمو الاقتصادي والتضخم للمقياس الزمني المختلف لصدمات أسعار النفط في ضوء المؤلفات الأساسية التي تمت مناقشتها، علاوة على ذلك، نفصل الصدمات

السلبية والإيجابية لاختبار مدى اقتصادية تفاعل النمو والتضخم بشكل مختلف.

تقنعنا العديد من الخصائص المثيرة للاهتمام لنموذج TSVAR باستخدامه لغرضنا التجريبي.

أولاً: إنها طريقة مباشرة نسبيًا لالتقاط العناصر اللاخطية المحتملة مثل الاستجابات غير المتماثلة للصدمات، حيث يُسمح بتغير تأثيرات الصدمات وفقًا لحجمها وإشاراتها وظروفها الأولية. نتيجة لذلك، تصبح وظائف الاستجابة النبضية غير خطية.

ثانيًا: يعد تبديل النظام أمرًا داخليًا للنظام، مما يسمح بالتمييز بين تأثيرات مستويات التحلل المختلفة لصدمات النفط على النمو الاقتصادي والتضخم في ظل الأنظمة المختلفة. وبالتالي، تنعكس الآثار غير الخطية لصدمات النفط في النمو الاقتصادي والتضخم من خلال العوائد المعتمدة على النظام. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتبر النمو الاقتصادي والتضخم متغيرات حدية. في هذا الصدد، إذا تجاوز النمو الاقتصادي قيمة حدية، فلدينا نظامان:

الأول: عندما يكون النمو الاقتصادي أكبر من قيمة النموذج (كما في الانتعاش الاقتصادي).

الثاني: هو عندما يكون النمو الاقتصادي أقل من قيمة النموذج (كما هو الحال في الكساد الاقتصادي).

أيضًا، إذا تجاوز التضخم قيمة حدية، فلدينا نظامان:

الأول: عندما يكون التضخم أكبر من قيمة النموذج.

الثاني: عندما يكون التضخم أقل من قيمة النموذج.

التحليل على المستوى الزمني

بالنظر إلى أن صدمة تقلبات أسعار النفط على أساس النطاق الزمني يمكن أن يكون لها تأثير مختلف اعتمادًا على الأنظمة المختلفة للنمو الاقتصادي والتضخم في الاقتصاد العراقي، بناءً على (بلحسين وكرامتي, ٢٠٢١م) من تحليل أسعار النفط الرئيسية سلسلة في تفاصيل الموجة تم استخدام مقاييس زمنية مختلفة لأسعار النفط، وقد تم استخدام هذه القضية المهمة، أي النظر المتزامن للصدمات الإيجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط وفقًا للمقاييس الزمنية، وكذلك الأنظمة المختلفة للقطاعات الاسمية والقطاعات الحقيقية، التي لم يتم التحقيق فيها في دراسات أخرى سابقة، والتي يمكن أن تساعد في تطوير الأدبيات الموجودة.

في الواقع، يتجاهل نهجا GARCH وCOINTEGRATION خصائص التردد والمجال الزمني للسلسلة الزمنية للأصول مثل النفط، وهو جانب مهم جدًا للاقتصادات المعتمدة على النفط (Aguiar-conraria et al.، 2008م؛ Baruni and Krehlik، 2018م؛ بال وميترا ، ٢٠١٩م؛ بلاحسين وكرامتي، ٢٠٢١م). أيضًا ، نظرًا لأنه في الاقتصادات المعتمدة على النفط، يمكن أن يكون لتقلبات أسعار النفط

تأثيرات مختلفة على الأنظمة المختلفة للقطاعات الاسمية والحقيقية لهذه البلدان وفقًا للأفق الزمني، يوصى بشدة بالنظر في النطاق الزمني (Reboredo و Rivera كاسترو ، ٢٠١٤م). للتغلب على هذه المشكلات، استخدمنا نهج TSVAR القائم على Wavelet، والذي يمكن أن يكون فعالًا في حل قيود السلاسل الزمنية القياسية للاقتصاد القياسي من حيث عوامل مجال الوقت والتردد (Vacha and Barunik ، 2012م؛ Belahassine and Karamti، 2021م).

وفي هذه الدراسة، استخدمنا منهج الحد الأقصى لتحويل حزمة المويجات المنفصلة المتداخلة (MODWT) لاستخراج تقلبات أسعار النفط. هذا المنهج له ميزتان رئيسيتان على إصدار DWT الأصلي:

أولاً: في الإصدار الأصلي، يجب أن تكون الفترة الزمنية من مضاعفات العدد ٢.

ثانيًا: تعتمد النتائج الحاصلة من DWT بشكل كبير على مصدر الإشارة التي تم تحليلها، لكن منهج MODWT يتغلب على هذين القيدين. من أجل اختيار عدد مستوى التحلل، يجب أن يستمر مستوى التحلل حتى يتم تسوية السلسلة الزمنية على مستويات أعلى (تقلبات التردد المنخفض) (الخلفاوي وآخرون، ٢٠١٥م). وفيما يلي الرسوم البيانية (١-٣) لمقاييس زمنية مختلفة لأسعار النفط:

الرسم البياني ١. مستوى الانحيار الأول لأسعار النفط

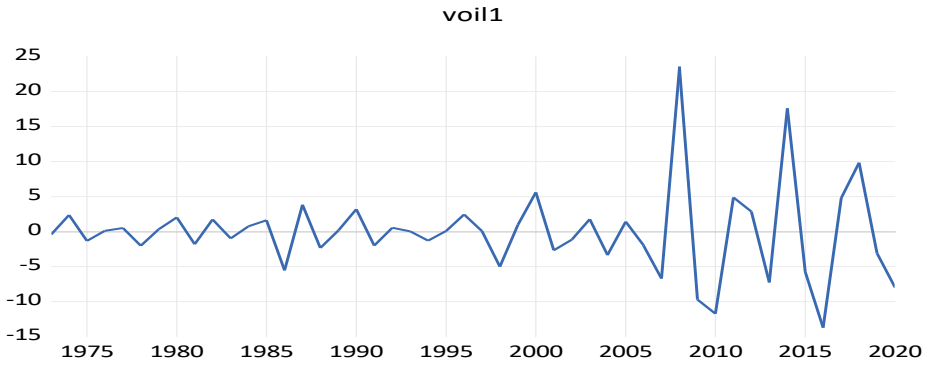

الرسم البياني ٢. المستوى الثاني لتحليل أسعار النفط

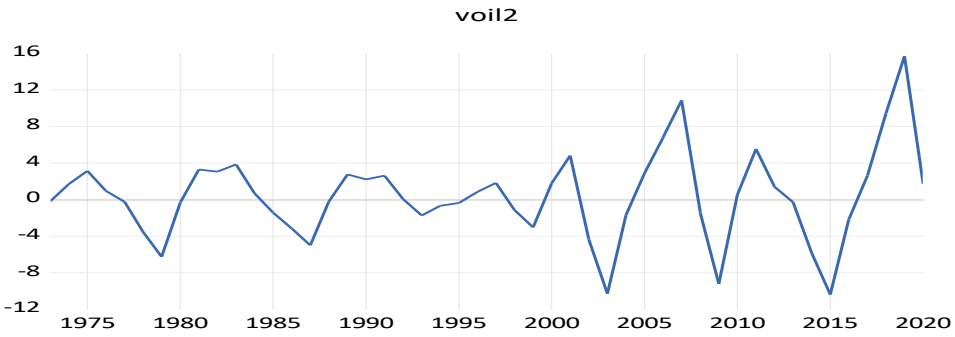

الرسم التخطيطي ٣. المستوى الثالث لتحليل أسعار النفط

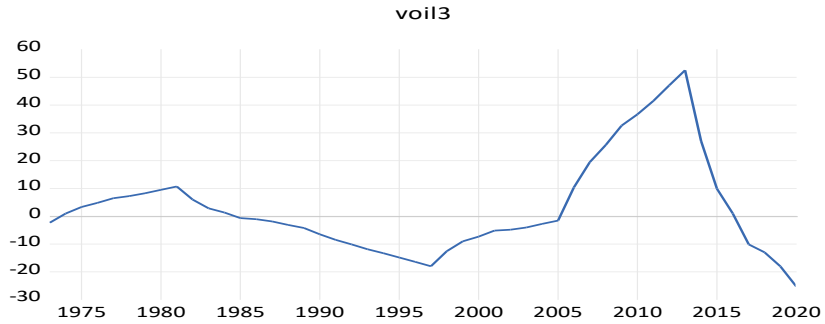

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات السابقة

تبين أنه في المستوى الثالث من تحلل المويجات، لا توجد تقلبات تقريبًا، يتم تقسيم تقلبات أسعار النفط إلى مستويين، ويظهر المستوى الأول من التحليل تقلبات على المدى القصير والمستوى الثاني يظهر تقلبات طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع مكونات موجة أسعار النفط ذات انحراف حاد، مما يشير إلى وجود توزيع الذروة. كذلك أكد اختبار Jarque-Bera أيضًا الحالة الطبيعية. يوضح اختبار ديكي فولر المعزز (ADF) أيضًا أن جميع متغيرات البحث على نفس المستوى من الأهمية، وهو ما يتماشى مع التوقعات لأن جميع المتغيرات (باستثناء مستويات تحلل أسعار النفط) تعتبر معدلات نمو.

٨- **نطاق ومحددات الدراسة:** يتم تقسيم نطاق ومحددات الدراسة للاتي:

الحدود المكانية: دراسة تطبيقية على العراق .

الحدود الزمانية: الدراسة خلال الفترة من سنة ١٩٧٢- ٢٠٢٠م.

الحدود القطاعية: الدراسة تطبيقية على قطاع النفط في العراق .

●مناقشة إختبار فرضيات الدراسة

بعد التأكد من اختبار أهمية متغيرات البحث، فإن الخطوة التالية قبل تقدير نموذج TSVAR هي تحديد طول الفترة الزمنية استخدمنا معايير Schwarz و Akaike و Hannan-Quinn لتحديد طول فترة التوقف، وبناءً على جميع المعايير، يكون التوقف الأمثل واحدًا بعد ذلك، يجب التحقق من أهمية القيمة في نموذج svar واذا تأكد وجود معنوية للقطاعات الاسمية والحقيقية للاقتصاد العراقي، يجب دراسة العلاقة غير الخطية بين صدمة تقلبات أسعار النفط والقطاعات الاسمية والحقيقية للاقتصاد العراقي من خلال قناة تغيير السيولة. في الجداول التالية (٤-١) يتم عرض نتائج اختبارات دلالة المعنوية لنموذج svar

الجدول(١). قيمة النمو الاقتصادي في ظروف تقلبات أسعار النفط على المدى القصير

قيمة المعنوية	إحصائيات الاختبار		
	ف القيمة	قيمة	Test statistic
٠,٠٣٦١	٠٠٠/٠	٣٧/٨١	Sup-wald
	٠٠٠/٠	٩١/٥٣	avg-wald
	٠٠٠/٠	٧٩/٣٧	exp-wald

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول(٢). عتبة النمو الاقتصادي في ظروف تقلبات أسعار النفط على المدى الطويل

قيمة المعنوية	إحصائيات الاختبار		
	ف القيمة	قيمة	Test statistic
٠,٠٢٣٧	٠٠٠/٠	١٢/٥٢	Sup-wald
	٠٠٠/٠	٣١/٤٣	avg-wald
	٠٠٠/٠	٩٠/٢٣	exp-wald

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول(٣). قيمة التضخم في ظروف تقلبات أسعار النفط على المدى القصير

قيمة المعنوية	إحصائيات الاختبار		
	ف القيمة	قيمة	Test statistic
١٢٧/٠	٠٠٠/٠	٤٧/٠٧	Sup–wald
	٠٠٠/٠	٤٠/٤٠	avg–wald
	٠٠٠/٠	٣٥/٢١	exp–wald

المصدر: من إعداد الباحث

جدول (٤). عتبة التضخم في ظروف تقلبات أسعار النفط على المدى الطويل

قيمة العتبة	إحصائيات الاختبار		
	ف القيمة	قيمة	Test statistic
١٨١/٠	٠٠٠/٠	٧٢/٣٥	Sup–wald
	٠٠٠/٠	٦٨/٢١	avg–wald
	٠٠٠/٠	٥٨/١٥	exp–wald

المصدر: من إعداد الباحث

بناءً على نتائج الجداول من جدول (١) إلى جدول (٤)، تم رفض الفرضية الصفرية (النموذج ليس له تأثير على المعنوية) في جميع الحالات وفقًا لقيمة إحصاء اختبار والد. وكما يمكن أن نرى فإن قيمة النمو الاقتصادي والتضخم في النموذج قد انخفضت وزادت على التوالي، من حيث تقلبات أسعار النفط على المدى الطويل. وهذا يدل على الاعتماد القوي للاقتصاد العراقي على عائدات النفط، وفي حالة التقلبات طويلة المدى في أسعار النفط، يمكن أن يقلل من قيمة النمو الاقتصادي ويزيد قيمة التضخم من خلال زيادة عدم اليقين والتغيرات في السياسات النقدية وكذلك الميزانية. في ظروف تقلبات أسعار النفط على المدى الطويل، ستنخفض قيمة النمو الاقتصادي من ٣/٦١٪ (قيمة النمو الاقتصادي في ظروف تقلبات أسعار النفط على المدى القصير) إلى ٢/٣٧٪ ، وسترتفع قيمة التضخم من ١٢/٧٦٪ إلى ١٨/١٣ ٪ . من خلال تحديد قيم النمو الاقتصادي والتضخم، يتم تقسيم الفترة الزمنية إلى نظامين. في مثل هذه الحالة، من الممكن دراسة استجابة النمو الاقتصادي والتضخم للصدمات الإيجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط على المدى القصير والطويل في أنظمة الركود والازدهار وكذلك أنظمة التضخم المرتفعة والمنخفضة. بعد تحديد وجود تأثير المعنوية

وتقسيم الفترة الزمنية إلى نظامين للنمو الاقتصادي والتضخم، تم استخدام وظائف الاستجابة للصدمات غير الخطية لتحليل الآثار الديناميكية للصدمات الإيجابية والسلبية المتزامنة على تقلبات أسعار النفط قصيرة الأجل وطويلة الأجل وكذلك السياسة النقدية. بعد ذلك، في الرسم البياني (٤)، يتم عرض استجابة النمو الاقتصادي لصدمة التقلبات قصيرة المدى في أسعار النفط في ظروف الازدهار:

- **تحليل نتائج اختبارات الدراسة الإحصائية**

تشير نتائج الدراسة من خلال الرسوم البيانية والجداول الأحصائية إلى أن الصدمات النفطية لأسعار النفط تؤثر فى النمو الاقتصادي العراقى خلال فترة الدراسة، وكذلك تؤثر على معدلات التضخم بالزيادة والنقصان فى أوقات الركود الاقتصادي والازدهار والانتعاش الاقتصادي، فى الفترات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وذلك يدل على الاعتماد القوى للاقتصاد العراقي على عائدات النفط،كما تلعب السياسة النقدية دور كبير في المحافظة على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلية العراقية فى ظل الأزمات والصدمات النفطية سواء طويلة أو قصيرة الأجل. وكانت هذه النتائج من خلال تحليل استجابة النمو الاقتصادي لصدمات النفطية (قصيرة المدى –طويلة المدى) في أسعار النفط فى ظل (الانتعاش والركود), وتحليل استجابة التضخم في نظام (تضخم مرتفع –تضخم منخفض) في حالات قصيرة المدى.

النتيجة

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة عن الانشغال الأساسي للدراسة عبر محاولة تقييم وتقدير مقدار وشدة وأهمية الأثر الذي يمكن أن تخلفه صدمات أسعار النفط على القطاعات الاقتصادية الأسمية والحقيقة. وقد أظهرت نتائج التحليل الاقتصادي القياسي أسفرت عن درجة عالية من التشابك والتداخل بين المتغيرات المدروسة، كما كشفت عن التأثير الكبير الذي تمارسه صدمات أسعار النفط على القطاعات الاقتصادية الأسمية والحقيقة في الاقتصاد العراقي، إذ أن نتائج محاكاة الصدمات وتحليل دوال الاستجابة الدفعية بينت أن كل من هذه المتغيرات تستجيب استجابة معنوية لصدمات أسعار النفط. إضافة إلى ذلك نجد أن نتائج تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ كشفت هي الأخرى عن مساهمة معتبرة لصدمات أسعار النفط في تفسير التغيرات والتقلبات الظرفية على المديين القصير والبعيد التي تحدث في كل من النمو الاقتصادي والتضخم. ومن أهم نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية والصدمات الهيكلية أسفرت عن وجود استجابات معنوية من طرف المتغيرات الاقتصادية النمو الاقتصادي والتضخم المعنية تجاه صدمات أسعار النفط، حيث أبانت هذه النتائج عن وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي على المدى القصير، المتوسط والبعيد. إذ أن الصدمات الإيجابية في أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي في حين ظهر أن العلاقة بين

سعر النفط والتضخم هي علاقة عكسية في المدى القصير، قبل أن تتحول إلى علاقة طردية على المدى المتوسط والبعيد.

بالإضافة لما سبق توصلت الدراسة للنقاط التالية:

– يعد القطاع النفطي في العراق القطاع القائد لبقية القطاعات والمسؤول عن تمويل الموازنة العامة وكذلك المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الكلية للبلد.

– استطاعت السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م من خفض معدلات التضخم الجامح الذي كان يعيشه الاقتصاد العراقي تدخلها اليومية في سوق الصرف الاجنبي ومن بوابة المزادات اليومية لبيع الدولار.

– ان استقرار المستوى العام للأسعار والذي سعت اليه السياسة النقدية عن طريق استقرار سعر الصرف هو من النوع الحرج كونه رهينة الايرادات النفطية والتي تتعرض لتقلبات مستمرة.

– عرض النقد في الاقتصاد العراقي يكون دالة لصافي الموجودات الاجنبية، حيث يزاد بزيادة صافي الموجودات الاجنبية الناجم عن تزايد الايرادات النفطية وينخفض مع انخفاضها وهذا الخلل راجع الى ريعية الاقتصاد العراقي.

– القطاع المالي في العراق يفتقر للتطور وارتفاع نسبة السيولة المصرفية وتوجه المصارف الاهلية نحو استثمار احتياطاتها المصرفية الفائضة في شراء الدولار عبر النافذة اليومية لبيع الدولار لتعظيم عوائدها خلال الفرق بين سعر الشراء في السوق الرسمي وسعر البيع في السوق الموازي وبالتالي هناك ضعف في انتقال تأثير أدوات السياسة إلى القطاع الحقيقي.

– السياسة النقدية في العراق ومن خلال دعم سعر صرف الدينار العراقي ضحت بالاحتياطيات الاجنبية للعملة، وهذا الامر لا يبدو ملائماً فيما لو استمر انخفاض اسعار النفط لفترة طويلة.

- **التوصيات**

للمحافظة على ضبط أوضاع المالية العامة في الاقتصاد العراقي على المدى المتوسط والطويل لاستعادة الاستدامة المالية وضمان الإنصاف بين الأجيال، ودعم الاستقرار الخارجي، سيتطلب ذلك مراقبة الإنفاق الجاري وتعبئة المزيد من الإيرادات غير البترولية ولاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، وزيادة كفاءة الاستثمار وتقوية إطار الميزانية، وفي ظل التراجع السريع للموارد المالية فإن العراق سيحتاج إلى زيادة الاعتماد على مصادر أخرى لتمويل العجز في المستقبل، بينما يمكن أن يساعد فتح رأس مال بعض المؤسسات المملوكة للدولة أمام مستثمري القطاع الخاص بصورة شفافة، على تلبية احتياجات التمويل مع تحسين حوكمتها. وتشمل الإصلاحات الرئيسية تحسين مناخ الأعمال (القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية وتيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية)، وفتح الاقتصاد العراقي أمام مزيد من التجارة والاستثمار، تحسين فرص الحصول على التمويل وتطوير أسواق رأس المال، تعزيز الحوكمه، المنافسة والشفافية، ومن الضروري أيضا زيادة مرونة أسواق العمل وتحسين نظام التعليم لإنتاج مهارات ذات كفاءة يحتاجها القطاع الخاص،

وبما أن الإصلاحات الهيكلية تستغرق وقتا لكي تؤدي ثمارها ينبغي أن تبدأ دون تأخير. أما على مستوى السياسة النقدية فمن شأن زيادة مرونة سعر الصرف أن تساعد على تقليص الفجوة في الميزان التجاري، وجعل قيمة الصرف الحقيقي الفعلي متوافقة مع قيمته التوازنية.

كما توصي الدراسة بالأتي:

١-يجب تنويع مصادر الدخل للتخفيف من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي والناتجة عن تقلبات اسعار النفط والعمل على تطوير القطاعات الأخرى.

٢- لابد أن تتحول ادوات السياسة النقدية بعد نجاحها في السيطرة على التضخم الجامح الذي كان يعصف بالاقتصاد العراقي الى هدف آخر مهم وحيوي الا وهو الحد من البطالة لما لها من اثار سلبية على الصعيد الاجتماعي والامني والسياسي.

٣- ضرورة تحقيق التوافق والانسجام ما بين اهداف السياسة النقدية واهداف السياسات الاخرى مثل السياسة المالية والسياسة التجارية والسير بالاتجاه نفسه لتحقيق الهدف نفسه.

٤-ضرورة تفعيل عمل المصارف الأهلية وحثها على توظيف سيولتها الفائضة نحو تقديم الائتمان للقطاع الخاص.

٥- لابد من ان يكون هناك تنسيق ما بين وزارة التجارة العراقية ومكتب مكافحة غسيل الاموال في البنك المركزي بخصوص تفعيل العمل بإجازات الاستيرادات لغرض مراقبة استخدام الدولار المشترى من البنك عن طريق المزاد لتمويل عمليات الاستيراد.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

١. احسان خضر، اسواق النفط العالمية مجلة جسر التنمية، العدد (٥٧) تشرين الثاني السنة الخامسة .

٢. أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، اذار ٢٠١٥م.

٣. افتخار محمد مناحي الرفيعي، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع أشاره تطبيقية للعراق، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، ٢٠٠٧م.

٤. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبد الله عبد الفتاح عبد الرحم، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧م.

٥. حسين جواد كاظم سياسة الاستهداف المباشر وغير المباشر للتضخم ومدى اسهامها في ادارة السياسة النقدية في العراق مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (٤٣) المجلد (١١) السنة ٢٠١٦م.
٦. حسين عطوان مهوس، مجلة أبحاث في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، العدد الأول تشرين الثاني، ٢٠١٦م.
٧. بن راشد الخاطر، تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، لوكز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس ٢٠١٥م.
٨. راهم فريد بوركاب نبيل انهيار اسعار النفط: الاسباب والنتائج المؤتمر الأول (السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية) جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، ٢٠١٥م.
٩. رحيم حسوني زيارة الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار المحلي وجولات التراخيص، مجلة الدنانير، المجلد (١)، العدد (٣) ٢٠١٣م.
١٠. زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعية الجديدة، مصر، ٢٠٠٧م.
١١. سكنة جهية فرج، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤م)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٢٦) السنة.
١٢. سلطة الائتلاف المؤقت / الامر رقم ٥٦/١ اذار ٢٠٠٤م (قانون البنك المركزي العراقي).
١٣. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي امانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٧م .
١٤. سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نقطية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٦)، السنة ٢٠١٣م.
١٥. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٩م.
١٦. عبدالوهاب الشيخ قادر العوامل المؤثرة في اسعار النفط، متاح على الربط www.pdffactory.com علة مراد دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م)، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد (٤)، العدد (١٣)، ٢٠١٧م.
١٧. علي حسين مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط ١ ،

ابو ظبي، ٢٠٠٦م.
١٨.عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة، الموصل، ١٩٩٠م.
١٩.محمد بو زيان عبد الحميد الخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٢ السنة ٢٠١٢م.
٢٠.مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد ١٨ السنة ٢٠٠٨م.
٢١.منتظر سعد البطاط، الآثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (١٧)، المجلد (٣)، السنة (٢٠١٠م).
٢٢.ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
٢٣.نغم حسين نعمة، أدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والاداري المجلد ،(١٢)، العدد (٣٥)، ٢٠١٥م.
٢٤.يوسف عبد الوهاب نعمة الله النقود في النشاط الاقتصادي، شركة مطابع الجزيرة، ١٩٧١م.

ثانيا: ترجمة المراجع العربية الى اللغة اللاتينية:

1. -Ihsan Khader, International Oil Markets, Development Bridge Magazine, Issue (57), November, fifth year.
2. -Osama Nujoom, A Reading of the Reasons for Low Oil Prices, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, March 2015.
3. -Iftikhar Muhammad Manahi al-Rafi'i, Public liquidity and the effectiveness of monetary policy in controlling it, with an applied reference to Iraq, Ph.D. thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2007.
4. Barry Siegel, Money, Banking and the Economy, translated by: Taha Abdullah Abdel Fattah Abdel-Rahman, Mars Publishing House, Riyadh, 1987.
5. -Hussein Jawad Kazem, the policy of direct and indirect targeting of inflation and the extent of its contribution to managing monetary policy in Iraq. Journal of Economic Sciences, Issue (43), Volume (11) of the year 2016.
6. -Hussein Atwan Mahos, Journal of Research in Monetary Policy, Iraqi

Central Bank, first issue, November, 2016.
7. Bin Rashid Al-Khater, Challenges of the collapse of oil prices and economic diversification in the GCC countries, Arab Looks for Research and Policy Studies, Doha, March 2015.
8. Rahim Farid Bourkab Nabil The collapse of oil prices: causes and results The first conference (Policies for the use of energy resources between the requirements of national development and securing international needs) Setif University, Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, 2015.
9. -Rahim Hassouni, Visiting the Oil Industry in Iraq between Local Investment and Licensing Tours, Dinars Magazine, Volume (1), Issue (3) 2013.
10. Zainab Hussein Awad Allah, The Economics of Money and Money, New University House, Egypt, 2007.
11. Skna Jahia Faraj, Factors Affecting International Oil Prices and Their Impact on the Economies of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf for the Period (2003-2014), Gulf Economic Magazine, Issue (26) year.
12. Coalition Provisional Authority / Order No. 1/56 of March 2004 (Central Bank of Iraq Law).
13. Sinan Al-Shabibi, Features of Monetary Policy in Iraq, Arab Monetary Fund, Secretariat of Governors of Central Banks and Arab Monetary Institutions, Abu Dhabi, 2007.
14. Siham Hussein Al-Bassam and Samira Fawzi Shihab, the risks and problems of low oil prices in preparing the general budget in Iraq and the need to activate non-point sources of income. Journal of Baghdad University College of Economic Sciences, Issue (36), year 2013.
15. Abdel Muttalib Abdel Hamid, The Economics of Money and Banking, University House, Alexandria, 2009.
16. Abd al-Wahhab al-Sheikh Qadir, Factors Affecting Oil Prices, available at the link: www.pdffactory.com. Strategy, Volume (4), Issue (13), 2017.
17. Ali Hussein, The Future of Financing the Iraqi Oil Industry, Emirates Center for Research and Strategic Studies, 1st edition, Abu Dhabi, 2006.
18. Awad Fadel Ismail Al-Dulaimi, Money and Banks, Dar Al-Hikma Press, Mosul, 1990.

19. Muhammad Bou Zayan Abdel Hamid Al-Khadimi, Oil price changes and monetary stability in Algeria (analytical and econometric study), Journal of the Performance of Algerian Institutions, Issue 2 of the year 2012.
20. Mazhar Muhammad Salih, Monetary Policy of the Central Bank of Iraq and the Requirements for Stability and Economic Growth, Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue / 18 of the year 2008.
21. Muntazer Saad Al-Battat, The Economic Effects of Applying the Oil and Gas Law in Iraq, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue (17), Volume (3), Year (2010).
22. Nazim Muhammad Nuri Al-Shammari, Money and Banking, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul.
23. Nagm Hussein Nima, Managing Oil Revenues and Its Role in Maximizing the Wealth of Iraq, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. (12), No. (35), 2015.
24. Youssef Abdel-Wahhab, Nematallah, Money in Economic Activity, Al-Jazeera Press Company, 1971.

ثالثا : المراجع باللغة اللاتينية:

1- CAPEC, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, (2008).

رابعا: ترجمة المراجع اللاتينية الى اللغة العربية:

١-CAPEC ، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ، النشرة الإحصائية السنوية ، (٢٠٠٨م).

الملاحق:

الرسم البياني (٤). استجابة النمو الاقتصادي لصدمة تقلبات أسعار النفط قصيرة الأجل في ظروف الازدهار

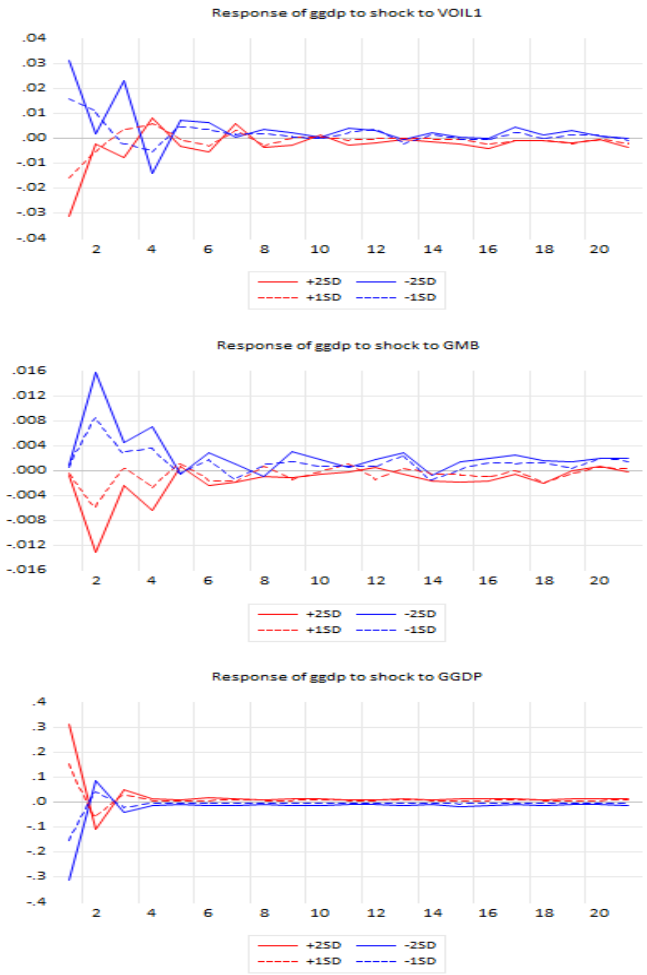

المصدر: من إعداد الباحث

بناءً على الرسم البياني ٤ ، الصدمة الإيجابية للتقلبات

استجابة النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط قصيرة الأجل في ظروف الركود

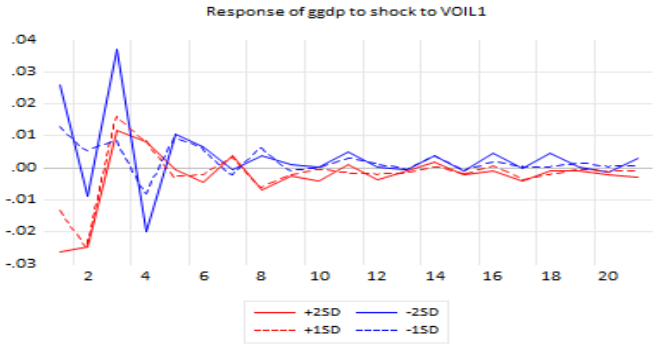

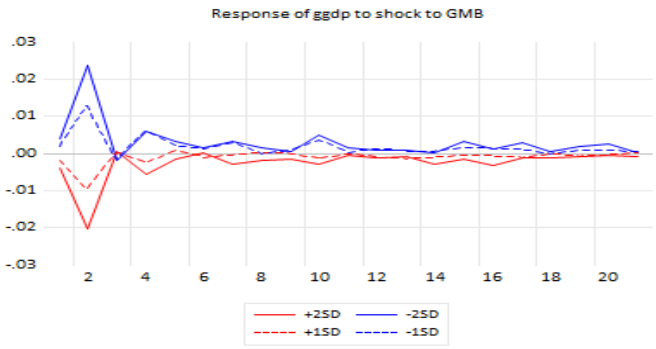

استجابة النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط طويلة الأجل في ظروف الازدهار

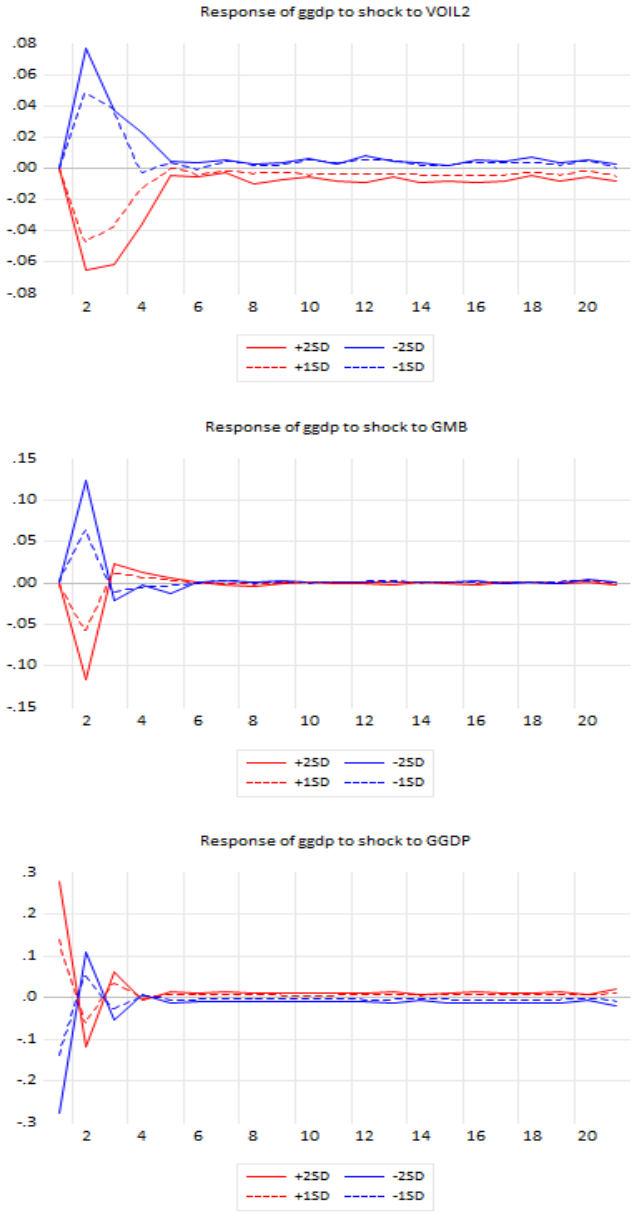

استجابة النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط طويلة الأجل في ظروف الركود

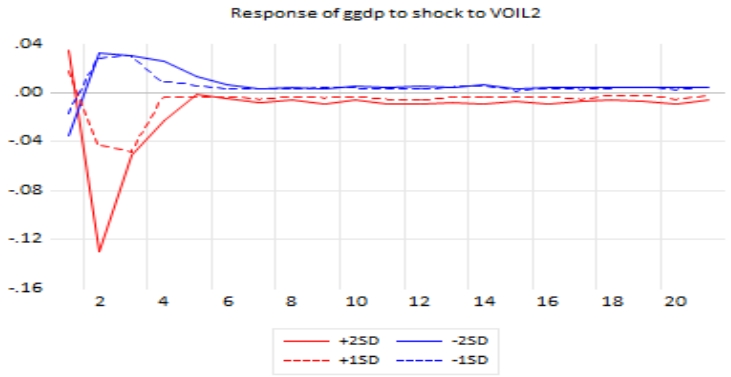

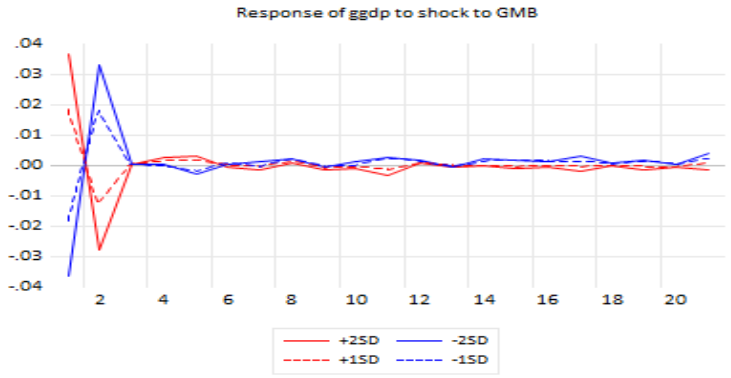

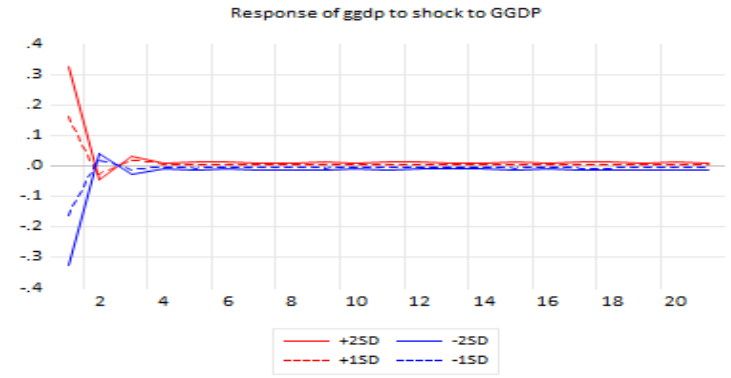

استجابة التضخم لتقلبات أسعار النفط قصيرة الأجل في نظام التضخم المرتفع

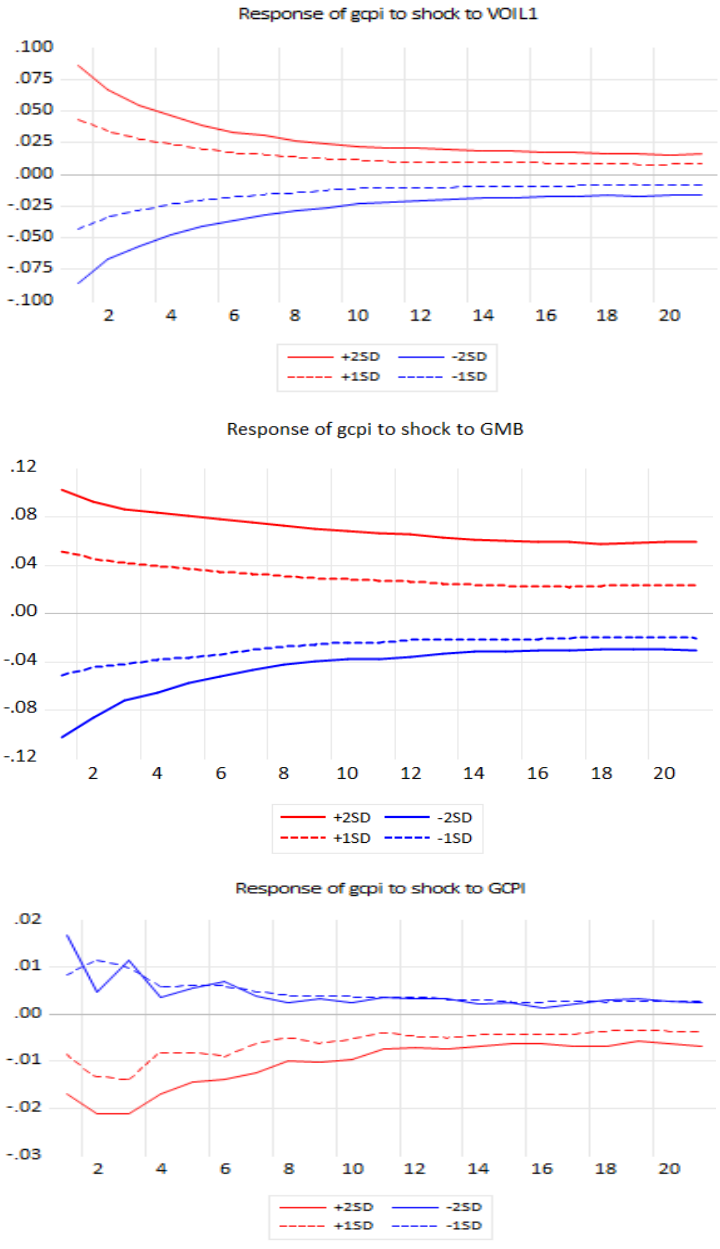

استجابة التضخم لتقلبات أسعار النفط قصيرة الأجل في نظام التضخم المنخفض

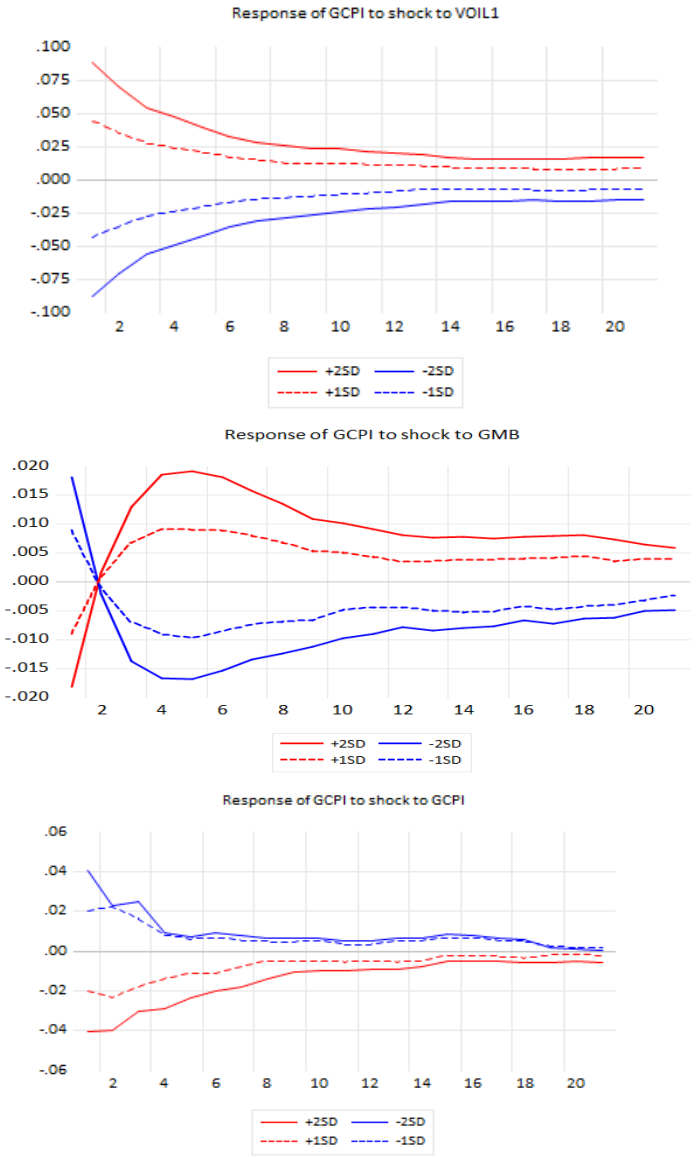

استجابة التضخم لتقلبات أسعار النفط المرتفعة في نظام التضخم المرتفع

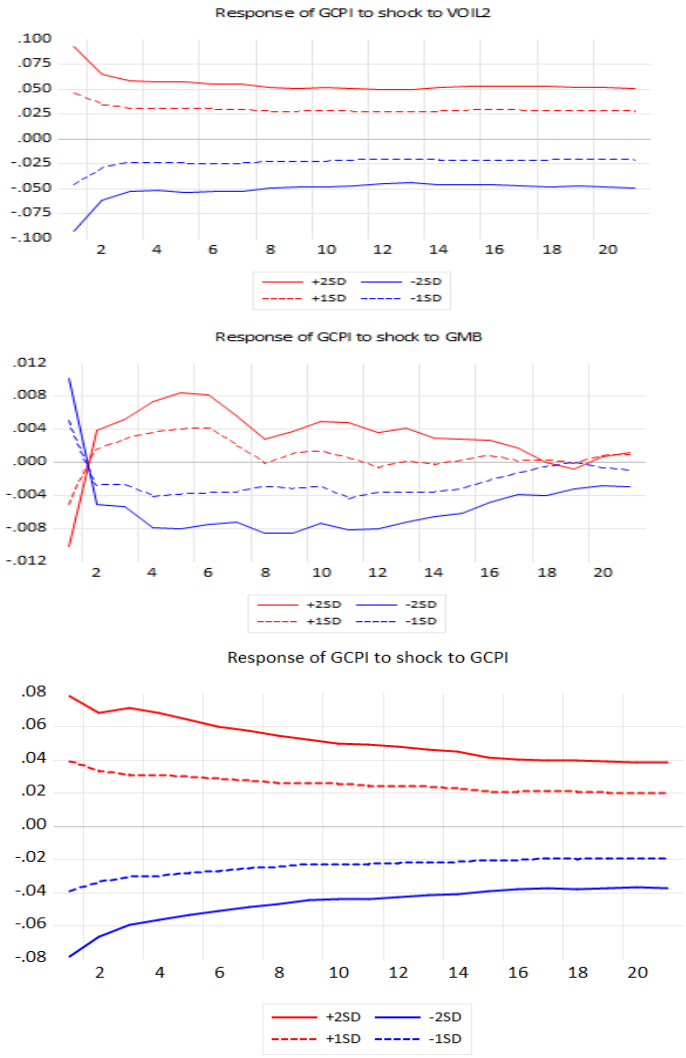

استجابة التضخم لتقلبات أسعار النفط المرتفعة في نظام التضخم المنخفض

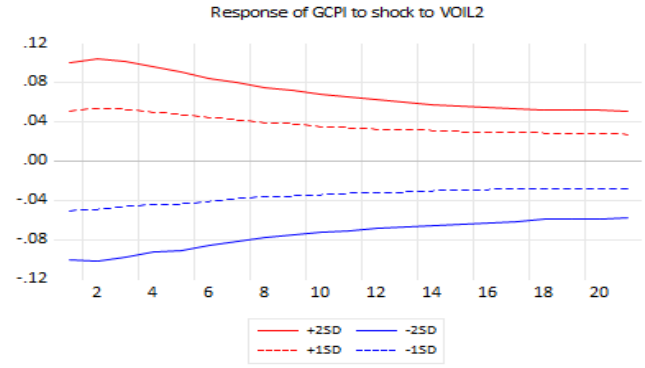
Response of GCPI to shock to VOIL2
.12
.08
.04
.00
-.04
-.08
-.12
2 4 6 8 10 12 14 16 18 20
+2SD -2SD
+1SD -1SD

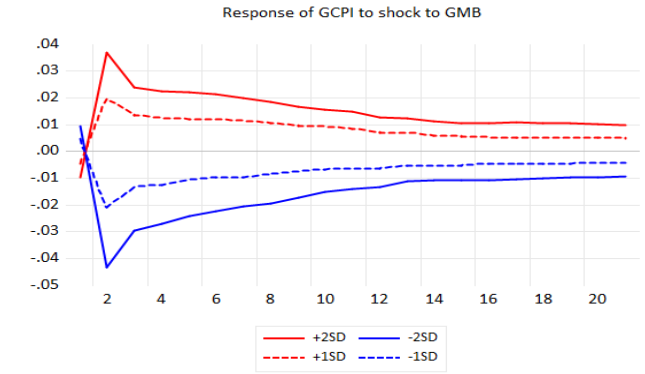
Response of GCPI to shock to GMB
.04
.03
.02
.01
.00
-.01
-.02
-.03
-.04
-.05
2 4 6 8 10 12 14 16 18 20
+2SD -2SD
+1SD -1SD

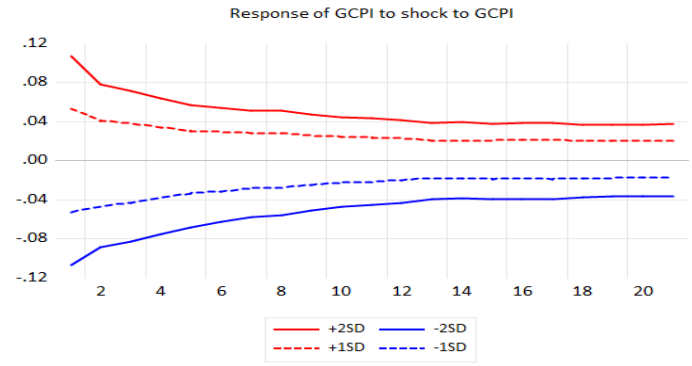
Response of GCPI to shock to GCPI
.12
.08
.04
.00
-.04
-.08
-.12
2 4 6 8 10 12 14 16 18 20
+2SD -2SD
+1SD -1SD

Test for Threshold SVAR
Threshold Value** = 0.036090

Test statistics	Value	P-Value
sup-Wald	81.37	0.000
avg-Wald	53.91	0.000
exp-Wald	37.79	0.000

** specification that minimizes logdet(sigma): -6.888417

قيمة النمو الاقتصادي في ظروف تقلبات أسعار النفط على المدى الطويل

Test for Threshold SVAR
Threshold Value** = 0.023764

Test statistics	Value	P-Value
sup-Wald	52.12	0.000
avg-Wald	43.31	0.000
exp-Wald	23.90	0.000

** specification that minimizes logdet(sigma): -4.455327

قيمة التضخم في ظروف تقلبات أسعار النفط على المدى القصير

Test for Threshold SVAR
Threshold Value** = 0.127682

Test statistics	Value	P-Value
sup-Wald	47.07	0.000
avg-Wald	40.40	0.000
exp-Wald	21.35	0.000

** specification that minimizes logdet(sigma): -16.97205

قيمة التضخم في ظروف تقلبات أسعار النفط على المدى الطويل

Test for Threshold SVAR
Threshold Value** = 0.181347

Test statistics	Value	P-Value
sup-Wald	35.72	0.000
avg-Wald	21.68	0.000
exp-Wald	15.58	0.000

** specification that minimizes logdet(sigma): -9.290801

اختبارات جذر الوحدة

Null Hypothesis: GGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.682870	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.574446	
	5% level	-2.923780	
	10% level	-2.599925	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.662392	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.161144	
	5% level	-3.506374	
	10% level	-3.183002	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GMB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.797579	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.574446	
	5% level	-2.923780	
	10% level	-2.599925	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.630256	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.574446	
	5% level	-2.923780	
	10% level	-2.599925	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GMB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.859829	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.161144	
	5% level	-3.506374	
	10% level	-3.183002	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.910894	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.161144	
	5% level	-3.506374	
	10% level	-3.183002	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Monetary Policy, Oil Prices and the Nominal and Real Sectors of the Iraqi Economy: Patterns New Evidence from the TSVAR

Sadegh Thamer Ajil[1], Bahram Sahabi[2*], Hasan Heydari[3], Abbas Assari Arani[4]

1. PhD student in Economics, Tarbiat Modares University, Tehran, Iran
2. Associate Professor of Economics, Tarbiat Modares University, Tehran, Iran
3. Assistant Professor of Economics, Tarbiat Modares University, Tehran, Iran
4. Associate Professor of Economics, Tarbiat Modares University, Tehran, Iran

Received date:14 – 03 - 2024 Accepted date: 2025-05-06

Abstract

Since Oil is a major source of energy, many sectors of the economy depend directly or indirectly on Oil Therefore, oil price shocks have many important effects on the Iraqi economy The research aims to Study the impact of the positive and negative shocks of OPEC oil prices on the nominal sector (inflation) and the real sector (economic growth) of the Iraqi economy during the period 1972-2020 Using the descriptive analytical approach of the theoretical framework, and using the structural autoregressive (TSVAR) model et assess the response of economic growth and inflation to the different time scale of oil price shocks. Separating the negative and positive shocks to test the economic extent of the interaction of growth and inflation differently. The study concluded: There is a positive relationship between oil prices and economic growth in the short, medium and long term. As the positive shocks in oil prices lead to higher levels of economic growth, while it appeared that the relationship between the oil price and inflation is an inverse relationship in the short term, before it turned into a positive relationship in the medium and long term.

Keywords: monetary policy, oil prices, nominal and real sectors and TSVAR.

* Corresponding author, Email: sahabi_b@modares.ac.ir

سیاست پولی، قیمت نفت و بخش‌های اسمی و واقعی اقتصاد عراق: شواهدی جدید از TSVAR

صادق ثامر عاجل[۱]، بهرام سحابی[۲*]، حسن حیدری[۳]، عباس عصاری آرانی[۴]

۱-دانشجوی دکتری علوم اقتصادی دانشگاه تربیت مدرس، تهران، ایران
۲-دانشیار علوم اقتصادی دانشگاه تربیت مدرس، تهران، ایران
۳-استادیار علوم اقتصادی دانشگاه تربیت مدرس، تهران، ایران
۴-دانشیار علوم اقتصادی دانشگاه تربیت مدرس، تهران، ایران

تاریخ دریافت: ۱۴۰۱/۱۲/۲۰ تاریخ پذیرش: ۱۴۰۲/۱۱/۴

چکیده

از آنجا که نفت منبع اصلی انرژی بشمار می‌رود, بسیاری از بخش‌های اقتصادی به طور مستقیم و غیر مستقیم بر پایه نفت است. از این رو, شوک‌های قیمتی نفت آثار مهم و زیادی بر اقتصاد عراقی دارند. هدف این تحقیق مطالعه تاثیر شوک‌های مثبت و منفی قیمت‌های نفت اوپک بر بخش اسمی (تورم) و بخش حقیقی (رشد اقتصادی) اقتصاد عراق در برهه زمانی ۲۰۲۰-۱۹۷۲میلادی است. پژوهش حاضر با روش وصفی تحلیلی و با استفاده از مدل الگوی خودرگرسیون ساختاری آستانه‌ای (TSVAR) است. تا که بواسطه آن رشد اقتصادی و تورم در مدت زمان‌های مختلف شوک‌های قیمت‌های نفتی بررسی شوند و همچنین شوک‌های منفی و مثبت از هم جدا شده تا سطح کنش و واکنش اقتصادی رشد و تورم ارزیابی شود. نتیجه تحقیق بیانگر رابطه مستقیم بین قیمت‌های نفت و رشد اقتصادی در بلند مدت و کوتاه مدت و مدت متوسط است. شوک‌های مثبت قیمت‌های نفت باعث افزایش رشد اقتصادی بوده و این در حالیست که نتایج حاکی از رابطه معکوس بین قیمت نفت و تورم در کوتاه مدت بود قبل از اینکه در بلندمدت و مدت متوسط به رابطه مستقیم تبدیل شوند.

کلمات کلیدی: سیاست پولی, قیمت های نفت, بخش های اسمی و حقیقی و TSVAR.

* نویسنده مسئول: Email: sahabi_b@modares.ac.ir